﴿فَإِذَا بَلَغۡنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمۡسِكُوهُنَّ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ فَارِقُوهُنَّ بِمَعۡرُوفٖ وَأَشۡهِدُواْ ذَوَيۡ عَدۡلٖ مِّنكُمۡ وَأَقِيمُواْ ٱلشَّهَٰدَةَ لِلَّهِۚ ذَٰلِكُمۡ يُوعَظُ بِهِۦ مَن كَانَ يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ۝٢ وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُۚ وَمَن يَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسۡبُهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦۚ قَدۡ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَيۡءٖ قَدۡرٗا ۝٣﴾

[الطلاق: 2 - 3]

❁ مُناسَبَةُ الآيَتَينِ لِما قبلَهُما:

الـطَّـلاقُ وما يترتَّبُ عليه من أحكام

ترتبط الآية الثّانية بالآية الأولى ارتباطًا وثيقًا، فإذا كانت الآية الأولى حديثُها عن الطَّلاق وأحكامه فهذه الآية حديثٌ عمّا بعدَ الطَّلاق من أحكام؛ ذلك أنَّ المرأة إذا اقتربت من انتهاء الأجل فللرَّجُلِ الإمساك أو المفارقة مع أحكام ذلك وإحكامه من ضرورةِ اتِّخاذ شهود العدل، فبينَ الآيتين السَّببُ ونتيجتُه؛ أي: الطَّلاقُ وما يترتَّب عليه من أحكام.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿بَلَغۡنَ﴾: (بلغ) أصْل واحد، وهو الوصول إلى الشَّيء، تقول: بلغت المكانَ، إذا وصلتَ إليه. وقد تُسمّى المشارَفةُ بلوغًا بحقِّ المقاربة[1]. البُلوغ والبَلاغ: الانتهاء إلى أقصى المقصد والمنتهى، مكانًا كان أو زمانًا، أو أمرًا من الأمور المقدّرة، وربَّما يعبّر به عن المشارَفة عليه وإن لم ينتهِ إليه، فمن الانتهاء: ﴿بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَبَلَغَ أَرۡبَعِينَ سَنَةٗ﴾ [الأحقاف: 15]، وقوله ﷻ: ﴿فَبَلَغۡنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعۡضُلُوهُنَّ﴾ [البقرة: 232][2].

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة: (بلغ).
(2) الراغب، المفردات في غريب القرآن: (بلغ).

2) ﴿أَجَلَهُنَّ﴾: الأجَل: المدّة المضروبة للشَّيء، قال تعالى: ﴿وَلِتَبْلُغُوٓاْ أَجَلٗا مُّسَمّٗى﴾ [غافر: 67]، ويقال للمدّة المضروبة لحياة الإنسان أجلٌ، فيقال: دنا أجلُه، عبارة عن دنوِّ الموت. وأصله: استيفاءُ الأجل؛ أي: مدَّةِ الحياة، وبلوغ الأجل في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾ [البقرة: 231] هو المدَّةُ المضروبة بين الطّلاق وبين انقضاء العدَّة، وقوله تعالى: ﴿فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ [البقرة: 232] إشارةٌ إلى حينِ انقضاء العدّة، وحينئذٍ لا جُناحَ عليهنّ فيما فعلن في أنفسهن[1].

3) ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾: (مسك) أصلٌ واحد صحيح يدلُّ على حبس الشَّيء أو تَحَبُّسِهِ[2]، والمراد هنا عدمُ إخراجها من بيتها.

4) ﴿بِمَعْرُوفٍ﴾: (عرف) أصلان صحيحان، يدلُّ أحدُهما على تتابُع الشَّيءِ متَّصِلًا بعضُه ببعض، والآخرُ على السُّكون والطُّمأنينة[3]، وقيل: هو اسم جامع لكلِّ ما عُرف من طاعة اللّه والتَّقرُّب إليه والإحسان إلى النّاس، وكلِّ ما نَدَبَ إليه الشَّرعُ ونهى عنه من المحسِّنات والمقبِّحات، وهو من الصِّفات الغالبة؛ أي: أمرٌ معروفٌ بين النّاس إذا رأوه لا ينكرونه. والمعروف: النَّصَفَةُ وحسن الصُّحبة مع الأهل وغيرهم من النّاس[4]، والمعروفُ: اسمٌ لكلّ فعل يُعْرَفُ بالعقل أو الشّرع حُسنُه، قال: ﴿يَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ﴾ [آل عمران: 104][5].

5) ﴿فَارِقُوهُنَّ﴾: (فرق) أصلٌ صحيح يدلُّ على تمييزٍ وتزييلٍ بين شيئين[6]، ففي الفعل دلالةُ التّرك والبُعد والانفصال، ومعنى المفارقة بالمعروف: أداءُ المهر والتَّمتيع والحقوق الواجبة، والوفاءُ بالشّرط، قال الرّاغبُ: "والفِراق والمفارقة تكونان بالأبدان أكثر"[7]، والمعنى المحوريُّ: فصلُ بعضِ شيءٍ أو أشياء من بعضِها الآخَرِ فصلًا واصلًا إلى العمق[8].

(1) الراغب، المفردات في غريب القرآن: (أجل).
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة: (مسك).
(3) ابن فارس، مقاييس اللغة: (عرف).
(4) ابن منظور، لسان العرب: (عرف).
(5) الراغب، المفردات في غريب القرآن: (عرف).
(6) ابن فارس، مقاييس اللغة: (فرق).
(7) الراغب، المفردات في غريب القرآن: (فرق).
(8) محمد حسن جبل، المعجم الاشتقاقي: (فرق).

6) ﴿ذَوَىٰ عَدۡلٍ﴾: اسم بمعنى صاحب، يُتوصّل به إلى الوصف بأسماء الأجناس والأنواع، ويضاف إلى الظّاهر دون المضمر، ويثنّى ويجمع، ويقال في المؤنّث: ذات، وفي تثنيته: ذواتا، وفي جمعه: ذوات، ولا يُستعمل شيء منها إلّا مضافًا، قال: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضۡلٍ﴾ [البقرة: 251]، وقال: ﴿ذُو مِرَّةٖ فَٱسۡتَوَىٰ ۝٦﴾ [النّجم: 6]، ﴿وَذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ [البقرة: 83]، ﴿وَيُؤۡتِ كُلَّ ذِي فَضۡلٖ فَضۡلَهُۥۖ﴾ [هود: 3]، ﴿ذَوِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ﴾ [البقرة: 177][1]. والعَدْل: هو المَرْضيُّ من النّاس قولُه وحكمُه، هذا عدلٌ، وهما عَدْلٌ، وهم عَدْلٌ، وتقول: هو يَعْدِلُ؛ أي: يحكُمُ بالحقّ والعدلِ، وهو حَكَمٌ عدلٌ ذو مَعْدَلَةٍ في حُكْمه[2].

7) ﴿وَأَقِيمُواْ﴾: إقامَةُ الشّيء: توفيةُ حقّه، قال تعالى: ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَسۡتُمۡ عَلَىٰ شَيۡءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُواْ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ﴾ [المائدة: 68]؛ أي: توَفّوا حقوقهما بالعلم والعمل، ولم يأمر تعالى بالصَّلاة حيثما أمر، ولا مدح بها حيثما مدح إلّا بلفظ الإقامة، تنبيهًا أنّ المقصود منها توفيةُ شرائطها لا الإتيانُ بهيئاتها، نحو: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: 43]، فإقامة الشّهادة معناها توفيةُ شرائطها[3].

8) ﴿ٱلشَّهَٰدَةَ﴾: الشُّهودُ والشَّهادَةُ: الحضور مع المشاهدة، إمّا بالبصر، وإمّا بالبصيرة، وقد يقال للحضور مفردًا، قال الله تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [السّجدة: 6]، لكن الشُّهود بالحضور المجرّد أولى، والشّهادة مع المشاهدة أولى[4].

9) ﴿يُوعَظُ﴾: الوَعْظُ: زجرٌ مقترن بتخويف، وهو التّذكير بالخير فيما يرقّ له القلب، والعِظَةُ والمَوْعِظَةُ: الاسم. قال تعالى: ﴿يَعِظُكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ۝٩٠﴾ [النّحل: 90]، ﴿۞قُلۡ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍۖ﴾ [سبأ: 46][5].

10) ﴿مَخۡرَجٗا﴾: الخروج: نقيض الدُّخول، خرَجَ يخرُج خروجًا ومخرجًا، فهو خارج وخَروجٌ وخَرّاجٌ، وقد أخرجه وخرج به. الجوهريُّ: "قد يكون المخرجُ موضع الخروج،

(1) الراغب، المفردات في غريب القرآن: (ذو).
(2) الخليل، العين: (عدل).
(3) الراغب، المفردات في غريب القرآن: (قوم).
(4) الراغب، المفردات في غريب القرآن: (شهد).
(5) الراغب، المفردات في غريب القرآن: (وعظ).

يقال: خرج مخرجًا حسنًا، وهذا مخرجُه"[1]، والمخرج هنا هو النَّجاة من كلِّ كرب في الدُّنيا والآخرة[2].

11) ﴿وَيَرۡزُقۡهُ﴾: الرِّزق يقال للعطاء الجاري تارةً دنيويًّا كان أم أخرويًّا[3]، قال ابنُ فارس: "الرّاء والزّاء والقاف أصل واحد يدلُّ على عطاءٍ لوقتٍ، ثمَّ يحمل عليه غيرُ الموقوت. فالرِّزق: عطاءُ اللّه جلَّ ثناؤه. ويقال: رزقه اللّه رزقًا"[4]. والأرزاق نوعان: ظاهرةٌ للأبدان كالأقوات، وباطنةٌ للقلوب والنُّفوس كالمعارف والعلوم، قالَ اللّه تَعالَى: ﴿۞وَمَا مِن دَآبَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزۡقُهَا﴾ [هود: 6][5]. والرِّزقُ في الآية يصلحُ للظّاهر والباطن، فالكلمةُ شاملةٌ لكلِّ أنواع الرِّزق.

12) ﴿يَحۡتَسِبُۚ﴾: الحَسْبُ: العَدُّ والإحْصاءُ؛ والحَسَبُ ما عُدَّ، وقَوْلُهُ ﷻ: ﴿وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُۚ﴾ جائِزٌ أن يَكونَ مَعْناهُ: مِنْ حَيْثُ لا يُقَدِّرُه ولا يَظُنُّه كائِنًا، مِن حَسِبْتُ أحْسِبُ؛ أي: ظَنَنْتُ، وجائِزٌ أن يَكونَ مأخوذًا مِن حَسَبْتُ أحْسُبُ، أراد: مِن حَيْثُ لَمْ يَحْسُبْه لنفْسِه رِزقًا، ولا عَدَّه في حِسابه[6].

13) ﴿بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦۚ﴾: أي: نافذُ أمرِه، والمعنى: سيبلغ اللّه أمرَه فيما يريدُ منكم، والبُلوغ والبَلاغ: الانتهاءُ إلى أقصى المقصد والمنتهى، مكانًا كان أو زمانًا، أو أمرًا من الأمور المقدّرة[7].

14) ﴿قَدۡرٗا﴾: (قدر) أصلٌ صحيح يدلُّ على مبلغ الشَّيء وكُنْهِه ونهايته. فالقَدْرُ: مبلغُ كلِّ شيء. يقال: قَدْرُهُ كذا؛ أي: مبلغُه. وكذلك القَدَرُ. وقَدَرْتُ الشَّيء أقْدِرُهُ وأقْدُرُهُ من التَّقدير، وقَدَّرْتُهُ أُقَدِّرُهُ[8]، وتَقْديرُ اللّه على وجهين: أحدُهما بالحكم منه أن يكونَ كذا أو لا يكونَ كذا، إمّا على سبيل الوجوب، وإمّا على سبيل الإمكان. وعلى ذلك قوله: ﴿قَدۡ جَعَلَ

(1) ابن منظور، لسان العرب: (خرج).
(2) محمد حسن جبل، المعجم الاشتقاقي: (خرج).
(3) الراغب، المفردات في غريب القرآن: (رزق).
(4) ابن فارس، مقاييس اللغة: (رزق).
(5) ابن منظور، لسان العرب: (رزق).
(6) ابن منظور، لسان العرب: (حسب).
(7) الراغب، المفردات في غريب القرآن: (بلغ).
(8) ابن فارس، مقاييس اللغة: (قدر).

ٱللَّهُ لِكُلِّ شَيۡءٖ قَدۡرٗا﴾. والثّاني: بإعطاء القُدْرَةِ عليه، وقوله: ﴿فَقَدَرۡنَا فَنِعۡمَ ٱلۡقَٰدِرُونَ ٢٣﴾ [المرسلات: 23]، للتَّنبيه أنّ كلّ ما يحكُم به فهو محمود في حكمه، أو يكونُ من قوله: ﴿قَدۡ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَيۡءٖ قَدۡرٗا﴾[1].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

علاقةُ الرَّجُلِ بزوجته بعدَ إيقاع الطَّلاق وأهمّيَّةُ التَّقوى

بعدَ أن أمر سبحانه بإيقاع الطّلاق واحدةً فواحدة، ومنَعَ الخروج من المنزل والإخراج منه إلّا إذا أتين بفاحشة مبيِّنة، ونهى عن تعدّي تلك الحدود حتّى لا يحصلَ الضَّرر والنَّدم - خيَّرَ الرَّجُلَ إذا شارفت عدَّةُ امرأته على الانتهاء بين أمرين: إمّا أن يُراجِعَها ويُعاشِرَها بإحسان، وإمّا أن يُفارِقَها مع أداء حقوقها الّتي لها مع التَّفضُّل والإكرام، فإذا اختار الرَّجعة فليُشهِدْ على ذلك شاهدَيْن عدلَيْن قطعًا للنِّزاع ودفعًا للرّيبة. ثمَّ أبانَ أنَّ هذه الأحكامَ إنّما شُرعت للفائدة والمصلحة، وأرشد إلى أنَّ تقوى الله تَفتحُ السُّبلَ للمرء وتُخرِجُهُ من كلِّ ضيقٍ، وتَهديه إلى الطَّريق المستقيم في دينه ودنياه، وأنَّ مَن يتوكَّلُ على ربِّه يكفيه ما أهمَّه، ويفرِّجُ عنه كربَه. ثمَّ ذكر أنَّ أمور الحياة جميعًا بقضاء الله وقدره، فلا يجزعِ المؤمنُ ممّا يصيبه من النَّوائبِ، ولا يفرحْ ويَبطَرْ بما ينالُه من خيراتها[2].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

معنى الفاء في ﴿فَإِذَا﴾:

الإحصاءُ يكون بحفظِ المدَّة، والفاءُ واشيةٌ بهذا المَطلب

الفاء في هذا السّياق عاطفةٌ تفريعيَّةٌ، فقولُه تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغۡنَ أَجَلَهُنَّ﴾ تفريعٌ على جميع ما تقدَّمَ من أحكام العدَّة معطوفٌ على جملةِ ﴿وَأَحۡصُواْ ٱلۡعِدَّةَۖ﴾؛ لأنَّ إحصاءها يكون بحفظ مدَّتها واستيعاب

(1) الراغب، المفردات في غريب القرآن: (قدر).
(2) المراغي، تفسير المراغي: 28/ 138.

أيّامها؛ فإذا انتهت المدَّة فقد أعذر الله لهما، والزّيادة عليها إضرارٌ بأحدهما أو بكليهما، وفائدةُ الآجال الوقوفُ عند انتهائها[1].

بلاغةُ التَّعبير بالجملة الشَّرطيَّة:

تحقُّقُ الإمساكِ أو المفارقة بمجرَّد بلوغ الأجل

نكتةُ التَّعبير بأسلوب الشَّرط - ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ﴾ الآيةَ - الدَّلالةُ على سُرعة تحقُّق الإمساك بمعروفٍ أو المفارقة بمجرَّد وقوع الشَّرط، وفيه تحذيرٌ للمخاطبين المتكاسِلين في تطبيق شرع الله، وفيه تنبيهٌ وتوجيهٌ بضرورة عدم التّواني في إعطاء المرأة حقوقَها.

نكتةُ الاشتراط بـ(إذا) دون (إنْ):

أهمّيَّةُ استيفاءِ أمر العدَّة، وعدمُ التَّخاذُلِ في تحقُّقِها

تتمثَّل نكتةُ الاشتراط بـ(إذا) دون (إنْ) في أنَّ التَّعبير بالشَّرط (إذا) فيه دليلٌ على ضرورة تحقُّقِ الأمر؛ أي: أمرِ استيفاء العدَّة، وعدمِ التَّخاذل في استيفائها، فـ(إذا) تختلف عن (إن) الّتي تحملُ معنى الشَّكِّ وعدم التَّحقُّق، وهو هنا مُنتَفٍ تمامًا. ومِن نكتِ التَّعبير بالشَّرط (إذا) أنَّه جاء مُتمِّمًا دلالة (إذا) في الآية الأولى بضرورةِ استيفاء كلِّ أمرٍ يتعلَّق بالمرأة صيانةً لها وكرامةً، فكان ثَمَّ تناسبٌ بذكر الأداة نفسِها في الموضعين.

نكتةُ إضافة الأجَلِ إلى ضميرهنّ:

التَّنبيه على أنَّ مشقَّةَ الأجل تقعُ عليهنَّ

تتمثَّلُ نكتةُ إضافةِ الأجَلِ إليهنَّ في بيانِ أنَّهنَّ المتحمِّلاتُ للمشقَّةِ واللَّأْيِ دون غيرهنَّ، وكونِهنَّ قَضَيْنَ ما عليهنَّ فاستحقَقْنَ ما لهنَّ من حقٍّ في الإمساك أو المفارقة، فلا ينبغي الزّيادةُ عليهنَّ.

بلاغةُ المجاز في قولِهِ: ﴿بَلَغْنَ﴾ في بلوغ الأجَل:

تعدُّدُ الوظائفِ البلاغيَّةِ مبالغةً في عدم التَّسامح في أمرِ بلوغ الأجَل

بلوغُ الأجلِ أصلُهُ: انتهاءُ المدَّة المقدَّرة له كما يُؤذِنُ به معنى البلوغ الّذي هو الوصول إلى المطلوب، وهنا تشبيهُ الأجل المعيَّن بالمكان المَسيرِ إليه، وشاع ذلك في الاستعمال، فالمجازُ في لفظ الأجل، وتَبِعَهُ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 28/ 307.

المجازُ في لفظة البلوغ. هذا، وقد استعير اللَّفظُ لإكمال المدَّة؛ تشبيهًا للزّمان بالطَّريق الموصلة إلى المقصود على طريق الاستعارة التَّبعيَّة، وهذا الاستعمالُ مجازٌ آخَرُ؛ لمشابهةِ مقاربةِ الشَّيء بالحصول فيه والتَّلبُّسِ به، وقرينةُ المجاز هنا هو لفظُ الأجَلِ؛ لأنَّه لا تُتصوَّرُ المراجعةُ بعدَ بلوغِ الأجل؛ لأنَّ في ذلك رفعَ معنى التَّأجيل[1].

سرُّ التَّعبير بالفعل ﴿بَلَغْنَ﴾:

عـدمُ التَّسامح في البلوغ

سرُّ التَّعبير بالفعل ﴿بَلَغْنَ﴾ في هذه الآية الدَّلالةُ على مقاربةِ ذلك الانتهاء؛ مبالغةً في عدم التَّسامح فيه، وكأنَّ الأمر قد حصل بالفعل، فالأمرُ منضبِطٌ لا تقديمَ فيه ولا تأخيرَ.

علَّةُ التَّعبير بلفظ الأجل:

إيـقـاعُ الـفـعـل حاصلٌ في البلوغ فيجب مراعاته

الأجلُ مدَّةٌ من الزَّمن جُعلت ظرفًا لإيقاع فعلٍ في نهايتها أو في أثنائها، وكأنَّ اللَّفظة دالّةٌ على عَراقةِ انتهاء الأجل، وأنَّه قمينٌ أنْ يُراعى فلا يُهملَ؛ لمحدوديَّته، ودلالتِه على أمرٍ محدَّد ووقت مؤكَّد، قيل: الأجلُ: المُدَّةُ المضروبة بين الطَّلاق وبين انقضاءِ العدَّة كما ذكر الرّاغبُ.

سرُّ تعريف الأجل بالإضافة:

حـسـنُ الأداءِ يـتـبـعـه حـسـنُ الجزاء

جاءَ التَّعبير بـ﴿أَجَلَهُنَّ﴾ معرَّفًا بالإضافةِ إلى ضمير المعتدّاتِ دون غيرها من طرق التَّعريف؛ إشارةً إلى أنَّ النِّساء أدَّيْنَ ما عليهنَّ من تكليفٍ من دون زيادة أو نقص، فإذا أدَّينَ ما عليهنَّ فإنَّه لا يجوزُ تطويلُ مدَّةِ العدَّة، وتجاوزُ ما شرعه اللّٰه.

معنى الفاء في ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾ ودلالةُ الأمر:

ربـطُ أوصـالِ الـكـلام، مع ضرورة المسارعة إلى الإمساك أو المفارقة

جاءت الفاءُ واقعةً في جواب الشَّرط؛ لأنَّ الجوابَ طلبيٌّ بتوظيف فعلِ الأمر الدّالِّ على الإباحة[2]، والفاءُ رابطةٌ لأوصال الجملة؛

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 28/ 307.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 28/ 308.

لأنَّها الّتي أقامت المعنى، ومن دونها يختلُّ النَّظم، ومن خصائصِها الدَّلالةُ على السُّرعةِ وعدمِ التَّمهُّل في الأمر، فكان الإمساكُ المأمورُ به حقيقًا بأن يُسارَع إليه، وكذا المفارقةُ في الفعل ﴿فَارِقُوهُنَّ﴾.

بلاغةُ المجاز في فعل الإمساك:

الإشـــارةُ إلى أهـمّـيَّـةِ عـدم الـتَّـفـريـط في المطلَّقة المعتدَّة

الإمساكُ: اعتزامُ المراجعة، عُبِّر عنه بالإمساك؛ للإيماءِ إلى أنَّ المطلَّقة الرَّجعيَّةَ لها حكم الزَّوجة فيما عدا الاستمتاعَ، فكأنَّه لمّا راجَعَها قد أمسَكَها أنْ لا تُفارِقَهُ، فكأنّه لم يفارقها؛ لأنَّ الإمساك هو الضَّنُّ بالشَّيء وعدمُ التَّفريط فيه، ومنه قوله تعالى: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: 37]، وأنَّه إذا لم يُراجِعْها فكأنَّه قد أعادَ فِراقَها وقسا قلبُه.

معنى الباء في قوله: ﴿بِمَعْرُوفٍ﴾:

ملازَمةُ المعروف في كـلِّ مسائلِ العدَّة

الباءُ في ﴿بِمَعْرُوفٍ﴾ سواءٌ أكان ذلك في المفارقة أو الإمساك جاءَتْ دالَّةً على الملابسة؛ أي: ملابسةِ كلٍّ من الإمساك والفراق للمعروف، والملابسةُ شدَّةُ اتِّصالٍ واختلاطٍ، فالقرآنُ يشيرُ إلى ضرورةِ ملازمةِ المعروف في كلِّ مسألةٍ من مسائلِ العدَّة، سواءٌ أكان ذلك إمساكًا أم فِراقًا.

سرُّ التَّعبير بـ﴿فَارِقُوهُنَّ﴾ دونَ ﴿سَرِّحُوهُنَّ﴾ كما في البقرة:

في المفارقةِ قربٌ من الإساءةِ، أمّا التَّسريحُ فأقربُ إلى الإحسان

سرُّ التَّعبير بـ﴿فَارِقُوهُنَّ﴾ دون ﴿سَرِّحُوهُنَّ﴾ [البقرة: 231] كما في البقرة؛ لاشتمالِ آية البقرة على النَّهي عن مضارَّة النِّساء وتحريم أخْذ شيءٍ منهنَّ ما لم يكن منهنَّ ما يُسوِّغُ ذلك؛ مِن ألّا يُقيما حدودَ اللّه، فلمّا اكتَنَفَها ما ذُكر، وأتْبع ذلك بالمنع عن عَضْلِهنَّ، وتكرَّر أثناء ذلك ما يُفهِمُ الأمرَ بمجاملتهنَّ والإحسان إليهنَّ حالَي الاتِّصال والانفصال - لم يكنْ لينا سِبَها أنْ يُعبَّرَ بلفظ: (أو فارقوهنَّ)؛ لأنَّ لفظ الفِراق أقربُ إلى الإساءة منه إلى الإحسان، فعوَّل على ما يحصل منه المقصود مع تحسين العبارة، وهو لفظ التَّسريح، فقال تعالى:

﴿فَأَمۡسِكُوهُنَّ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعۡرُوفٖۚ﴾ [البقرة: 231]، وليجريَ مع ما تقدَّم من قوله تعالى: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِۖ فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖۗ﴾ [البقرة: 229]. وقيل هنا: ﴿بِإِحۡسَٰنٖۗ﴾ [البقرة: 229]؛ ليناسبَ به تعالى المذكورَ من قوله: ﴿أَوۡ تَسۡرِيحُۢ﴾ [البقرة: 229]، وقد روعي في هذه الآي كلِّها مقصدُ التَّلطُّفِ وتحسينِ الحال في الصُّحبة والافتراق. ولمّا لم يكن في سورة الطّلاق تعرُّضٌ لعَضْلٍ، ولا ذِكْرُ مُضارَّةٍ؛ لم يُذكَر التَّسريحُ، وورَدَ التَّعبير بلفظ: ﴿أَوۡ فَارِقُوهُنَّ﴾ على الانفصال، ووقَعَ الاكتفاءُ فيما يراد من المجاملة في الحالين بقوله: ﴿بِمَعۡرُوفٍ﴾[1].

معنى ﴿أَوۡ﴾ في الجملة:

دلَّتْ ﴿أَوۡ﴾ في الجملةِ الشَّريفة على التَّخيير، والتَّخييرُ معناه: عدمُ جواز الجمع بين المطلوبَين، فله الإمساك أو المفارقة، وفي التَّخيير تنفيسٌ واتِّساعٌ؛ كي يتخيَّرَ الزَّوجُ ما تصلحُ به الحياةُ.

التَّخييرُ عدمُ جواز الجمعِ بين الفراقِ والإمساك

نكتةُ استعمالِ لفظةِ ﴿بِمَعۡرُوفٍ﴾ منكَّرةً في الإمساكِ والمفارقة:

المعروفُ: هو ما تعارَفَهُ الأزواج من حُسن المعاملة في المعاشرة وفي الفراق؛ فالمعروفُ في الإمساك: حُسنُ اللِّقاء، والاعتذارُ لها عمّا فرَّطَ، والعَوْدُ إلى حُسن المعاشرة. والمعروفُ في الفِراق: كفُّ اللِّسانِ عن غيْبتِها وإظهارِ الاستراحة منها. والمعروف في الحالين من عمل الرَّجل؛ لأنَّه هو المخاطب بالإمساك أو الفراق[2]. وقد جاء اللَّفظُ نكرةً؛ لأنَّ الزَّوج يجوزُ له قبلَ العدَّة أن يفارقَ امرأته أو يُمسِكَها بما تعارَفَ النّاس عليه، ففي التَّنكير اتِّساعٌ للمسألة، كما أنَّه لا يُشترَطُ فيه رضا الطَّرفين؛ لحرصِ كلٍّ منهما على ما ينفعُه، فناسب ذلك التَّنكيرُ في الآية الكريمة[3]؛ لعموم المعروف. ويضافُ

عـدمُ اشـتراطِ رضا الطَّرفين؛ لـحـرصِ كـلٍّ منهما على ما ينفعُه

(1) السيوطي، معترك الأقران: 3/ 112.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 28/ 308.
(3) سعد عبد العظيم، استدراك ما فات من بلاغة الآيات المتشابهات، ص: 252.

إلى علَّةِ التَّنكيرِ ما ذكره البِقاعيُّ عندما قال: "ولمّا كان الإنسانُ لِما له مِن النُّقصان لا يقدرُ على كمال الإحسانِ قال منكِّرًا: ﴿بِمَعْرُوفٍ﴾؛ أي: حسنٍ عِشرةٍ لا بقصد المُضارَّة"[1].

نكتةُ التَّقييدِ بقوله: ﴿بِمَعْرُوفٍ﴾:

الإمساكُ أو الفِراقُ غيرُ مأذونٍ به إذا خلا من المعروف

لمّا قيَّدَ أمرَ الإباحة في قوله: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾ ﴿أَوْ فَارِقُوهُنَّ﴾ بقيدِ ﴿بِمَعْرُوفٍ﴾ فُهم منه أنَّه إنْ كان إمساكٌ دون معروفٍ فهو غيرُ مأذونٍ فيه، وهو الإمساكُ الّذي كان يفعلُهُ أهلُ الجاهليَّة؛ أنْ يُطلِّقَ الرَّجل امرأتَه، فإذا قاربت انتهاءَ عدَّتِها راجَعَها أيّامًا ثمَّ طلَّقَها، يفعلُ ذلك ثلاثًا ليُطيلَ عليها من العدَّة، فلا تتزوَّجَ عدَّةَ أشهرٍ إضرارًا بها[2]، فالتَّقييدُ جبرٌ للنُّقصان الّذي يعتري المرءَ، ولو حُذِفَ القيدُ لوقَعَ خللٌ في العلاقات؛ ومِن ثَمَّ كان القيدُ لإزالةِ ما يَعتري الموقفَ من سوء نيَّةٍ وتلاسُنٍ واتِّهامٍ بحقٍّ وباطلٍ.

نكتةُ تكرارِ لفظةِ ﴿بِمَعْرُوفٍ﴾:

عراقةُ الفضلِ والمعروفِ في العلاقة الزَّوجيَّة

تتمثَّلُ نكتةُ تكرارِ لفظة ﴿بِمَعْرُوفٍ﴾ في تأكيدِ مصاحبةِ المعروف لكلِّ حركةٍ في معترك الحياة الزَّوجيَّة، فاقتصارُ المعروف على الإمساك فقط قد يدلُّ أنَّ المعروف ينبغي أن يُصاحِبَ الإمساكَ وحده، واقتصارُ المعروف على المفارقة وحدَها قد يُشعر المتدبِّرَ أنَّ المعروف يلتقي مع المفارقةِ وحدها دون الإمساك؛ نظرًا لصعوبةِ الموقف، فكَرَّرَ القرآنُ لفظةَ ﴿بِمَعْرُوفٍ﴾ مع الإمساكِ والمفارقة احتراسًا من هذا الظَّنِّ، وتأكيدًا لعراقة الفضل والمعروف في العلاقة الزَّوجيَّة. وفي التّكرار إيفاءُ الحقِّ مع حسن الكلام؛ فلا يقصدُ أذاها بتفريقِها من ولدها مثلًا، أو مِنهُ إنْ كانت مُحِبَّةً له مثلًا بقصد الأذى فقط من غير مصلحةٍ، وكذا ما أشبَهَ ذلك من

(1) البقاعي، نظم الدرر: 20/ 147.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 28/ 308.

أنواع الضَّرر بالفعل أو القول، فقد تضمَّنت الآيةُ بإفصاحِها الحثَّ على فعل الخيرات، وبإبهامِها اجتنابَ المنكرات[1].

نكتةُ تقديمِ الإمساك على المفارقة:

الإمساكُ أرضى للهِ وأوفقُ بمقاصدِ الشَّريعة

تقديمُ الإمساكِ - أعني: المراجعةَ - على إمضاء المفارقةِ إيماءٌ إلى أنَّه أرضى للهِ تعالى وأوفقُ بمقاصد الشَّريعة، مع ما تقدَّمَ مِن التَّعبير عن المراجعة بالإمساك، ففُهم أنَّ المراجعة مندوبٌ إليها؛ لأنَّ أبغضَ الحلال إلى الله الطَّلاقُ.

بلاغةُ الطِّباق بين فِعلَي الإمساك والمفارقة:

البَوْنُ الكبير بينَ الإمساك والمفارقة

يَحكي الطِّباقُ بين فِعلَي الإمساك والمفارقة ذلك البَوْنَ الشّاسع بين الإمساك والمفارقة، فالضِّدُّ يُظهِرُ حُسنَهُ الضِّدُّ، والبَوْنُ الشّاسع قائمٌ بين الفعلين، فالإمساكُ استبقاءُ العِشرة، وتماسُكُ الأسرة، أمّا المفارقةُ فيترتَّبُ عليها التَّشتُّتُ والتَّشظّي وإنهاءُ الميثاق الغليظ، فالإمساكُ من صرائحِ الرَّجعة، والفِراقُ من صرائح الطَّلاق[2]، فكان الطِّباقُ مُؤذِنًا بتدارُكِ الأمر والإبقاءِ على الحياة الزَّوجيَّة، وهذا مؤيَّدٌ بتقديم الإمساك على المفارقة، كما ذكرنا في المسألة السّابقة.

معنى الواو في قوله: ﴿وَأَشْهِدُواْ﴾:

الإشـارةُ إلى ضرورةِ اكتمالِ عمليَّة الطَّلاقِ أو الإمساك

الواوُ هنا عاطفةٌ الفعلَ الطَّلبيَّ (أشهِدوا) على الفعلين السّابقين ﴿فَأَمۡسِكُوهُنَّ﴾ ﴿فَارِقُوهُنَّ﴾؛ إشارةً إلى ضرورة اكتمال عمليَّةِ الطّلاق أو الإمساك؛ فالإشهادُ هو المَوَثِّقُ لعمليَّتي الإمساك أو المفارقة؛ لأنَّ الإشهادَ جُعل تتمَّةً للمأمور به في معنى الشَّرط للإمساك أو الفِراق؛ لأنَّ هذا العطفَ يُشبه القيدَ وإن لم يكن قيدًا، وشأنُ الشُّروط الواردة بعدَ جُمَلٍ أنْ تعودَ إلى جميعها.

(1) البقاعي، نظم الدرر: 20/ 147.

(2) السيوطي، الإكليل في استنباط التنزيل، ص: 266.

دلالةُ الأمر ﴿وَأَشْهِدُواْ﴾:

تردُّدُ دلالةِ الأمر بـينَ الـوجـوب والاسـتـحـبـاب والنَّدب

يمكنُ حملُ دلالة الأمر في قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُواْ﴾ على الوجوب، فيتركَّبُ من هذين أنْ يكون الإشهادُ على المراجعة وعلى بتِّ الطلاق واجبًا على الأزواج؛ لأنَّ الإشهاد يرفع أشكالًا من النَّوازِلِ، ويأتي تبرّيًا عن الرّيبة وقطعًا للنِّزاع. وقيل: إنَّ الأمر هنا مستحبٌّ، ولعلَّ مستند هذا القول عدمُ جريان العمل بالتزامه بين المسلمين في عصر الصحابة وعصور أهل العلم، وقياسُهُ[1]؛ فالآلوسيُّ قال: "هذا أمرُ ندبٍ كما في قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعْتُمْۖ﴾ [البقرة: 282]"[2]، وفي الأمر دلالةٌ على أنَّ كلًّا من المرافقة والمفارقة أمر عظيم، تُبنى عليه أحكامٌ فتحرُمُ أضدادُها، فيكون الخلافُ فيها في غاية الخَطَر، والإشهادُ أليقُ بالمراد، وأقطعُ للنِّزاع، لذا قال تعالى حاثًّا على الكياسةِ واليقظة والبُعد عن أفعال المغفَّلين العَجَزةِ: ﴿وَأَشْهِدُواْ﴾[3].

فائدةُ الإشهاد في الرَّجعةِ والطَّلاق:

عـــدمُ وقـــوعِ الـتَّـجـاحُـدِ بين الـزَّوجـين، مع مخافةِ أن تُنكِرَ المرأةُ المراجعة

فائدةُ الإشهاد أنْ لا يقعَ بين الزَّوجين التَّجاحدُ، وأن لا يُتَّهَمَ في إمساكِها، وأن لا يدَّعيَ أحدُهما بقاءَ الزَّوجيَّةِ وثبوتَها ليَرِثَ في حال وفاة الآخَر، وقيل: إنَّ الإشهاد إنَّما أُمروا به للاحتياط؛ مخافةَ أن تنكر المرأة المراجعة فتنقضيَ العدَّةُ فتنكِحَ زوجًا[4]. ومِن حِكَمِ ذلك: أنَّه قد يُطلِّقُها ويرتجِعُها، فيزيِّنُ له الشَّيطانُ كتمانَ ذلك حتّى يطلِّقَها بعد ذلك طلاقًا محرِّمًا ولا يدري أحدٌ فتكونَ معه حرامًا، فأمر اللّه أن يُشهد على الرَّجعة ليَظهَرَ أنَّه قد وقعت به طلقةٌ[5].

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 28/ 308.
(2) الآلوسي، روح المعاني: 14/ 330.
(3) البقاعي، نظم الدرر: 20/ 147.
(4) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 30/ 561.
(5) ابن تيمية، الفتاوى: 33/ 34.

نكتةُ التّعبير بـ﴿ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾:

عـراقـةُ صفةِ الـعـدل في الرِّجال

التَّعبيرُ بـ﴿ذَوَىْ﴾ دالٌّ على عراقةِ المطلوبين للشَّهادة، كأنَّ العدلَ سِمَةٌ مترسِّخة فيهم، فهم معروفون بهذه الصِّفة، مشهورون بها؛ لذا أضيفوا إليها، ويضاف إلى ذلك اختصاص الشَّهادة على الرَّجعة بالذُّكور دون الإناث؛ لأنَّ ﴿ذَوَىْ﴾ مذكَّرٌ، ولذلك قيل: لا مدخلَ للنِّساء فيما عدا الأموال[1]. وقد اتَّجَهَ ابنُ القيِّم إلى جواز شهادة المرأة فقال: "قوله: ﴿وَأَشْهِدُواْ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ يتناول الصِّنفين، لكنْ قد استقرَّت الشَّريعة على أن شهادة المرأة نصفُ شهادة الرَّجل، فالمرأتان في الشَّهادة كالرَّجل الواحد، بل هذا أولى؛ فإنَّ حضور النِّساء عند الرَّجعة أيسرُ...، فإذا جوَّزَ الشّارع استشهادَ النِّساء في وثائقِ الدُّيون الّتي تكتبها الرِّجال مع أنَّها إنَّما تُكتَبُ غالبًا في مجامع الرِّجال فلَأنْ يسوغَ ذلك فيما تشهدُهُ النِّساء كثيرًا كالوصيَّة والرَّجعة أولى"[2].

وفي ذكرِ ﴿ذَوَىْ عَدْلٍ﴾ دلالةٌ على وجودِ مَن لا يَعدِلُ من المسلمين؛ لأنَّ في التَّنصيص تعريضًا بغيرهم، ومعناه التَّهييجُ والإثارة لتحرّي أهل العدالة.

نكتةُ التَّعبير بـ﴿ذَوَىْ عَدْلٍ﴾ دونَ غيره كـ(عادِلَين):

أهـمّـيَّـةُ تمكُّنِ الـعـدلِ في الشّاهدَين

لم يقل الله تعالى: (عادِلَين) أو نحوَه لعدمِ عراقة الوصف مقارنةً بالمصدر ﴿ذَوَىْ عَدْلٍ﴾ فالوصفُ بالمصدر دالٌّ على تمكُّنِ الصِّفة في الرَّجُلين، وكأنَّهما والعدلَ سواءٌ، وهذا ما لا نَجِدُهُ في الوصف باسم الفاعل، مع ملاحظةِ أنَّ المصدرَ يَستوي فيه المفردُ والمثنّى والجمع، المذكَّرُ من ذلك والمؤنَّث، يقال: رجلٌ عدلٌ، ورجلان عدل، ورجال عدل، وامرأة عدل، وامرأتان عدل، ونسوة عدل، كلٌّ

(1) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 18/ 153.
(2) ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين: 1/ 41.

ذلك على معنى: رجالٌ ذَوو عدلٍ، ونسوةٌ ذواتُ عدلٍ على سبيل المثال، فهو لا يُثنّى ولا يُجمَع ولا يُؤنَّث[1]، وفي ذلك إشارةٌ إلى توحيدِ القول بين الرَّجُلين، فلا خلافَ ولا اختلافَ، أمّا التَّثنيةُ فيُلحَظُ فيها الاختلافُ الّذي ربّما يقع بين الرَّجُلين، وفي هذا من الحرصِ على إقامة العدلِ ما فيه.

دلالةُ تنكير لفظةِ ﴿عَدْلٍ﴾:

جـوازُ دلالتي الشُّمول والتَّقليل في تنكيرِ (عدل)

تنكيرُ لفظةِ ﴿عَدْلٍ﴾ دالٌّ على شمولِ العدل وعمومه، فهم عادلون في كلِّ ما شَهِدوا به، ويمكن أن يقال: إنَّ التَّنكير دالٌّ على التَّقليل؛ أي: أشهدوا كلَّ من له صلةٌ بعدلٍ، قيل: العدلُ: من لم تظهر منه ريبةٌ، وهذا قول الفقهاء، والعدلُ حقيقةً: الّذي لا يخاف إلّا اللّهَ[2]، وقد يكون العدل هنا بمعنى العقل[3]، وفي كلٍّ إشعارٌ بأهمّيَّة العدل في الإشهاد.

نكتةُ التَّعبير بـ﴿ذَوَىْ عَدْلٍ﴾:

أهمّيَّة الاجتهاد في معرفةِ أهل العدل

قال تعالى: ﴿وَأَشْهِدُواْ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ وَأَقِيمُواْ ٱلشَّهَٰدَةَ لِلَّهِ﴾، ولم يقل: (من علمتم أنَّهما ذوا عدلٍ منكم)، فعلَّق الحكم بالوصف؛ لبيان أهمّيَّةِ الاجتهاد بحسب الإمكان في معرفة الصِّدق والعدالة وأهل الأمانة والعدل[4].

معنى (مِن) في ﴿مِّنكُمْ﴾:

اختصاصُ المسلمين الأحرارِ الرِّجالِ بالشَّهادة دون غيرهم

دلَّ حرفُ الجرِّ هنا على اختصاص الشَّهادة بالمسلمين، والأحرار منهم[5]، ومِن ثَمَّ يخرجُ من الإشهاد غيرُ المسلم، قال النَّسفيُّ: "﴿ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ من المسلمين"[6]، ويخرج العبيد، قال

(1) ابن منظور، لسان العرب: (عدل).
(2) ابن عطية، المحرر الوجيز: 5/ 324.
(3) الثعالبي، اللطائف والظرائف، ص: 41.
(4) ابن تيمية، منهاج أهل السنة: 7/ 269.
(5) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 18/ 153.
(6) النسفي، تفسير النسفي: 3/ 497.

ابنُ جزيّ: "يُؤخذ من ذلك ردُّ شهادة العبيد"[1]، وعلى هذا فالحرفُ (مِن) دالٌّ على التَّبعيض، وقد يكونُ دالًّا على بيان الجنس، أي: مِن جنس المسلمين.

الموقعُ النّحويّ لقوله: ﴿مِّنكُمْ﴾:

النَّـعـتُ فيه تثبيتٌ لقيمةِ العدل واختيارِ ذَويه

الموقعُ النَّحْويُّ لقوله: ﴿مِّنكُمْ﴾ هو النَّصبُ، نعتًا لـ﴿ذَوَىْ عَدْلٍ﴾[2]، وفي النَّعت دلالةُ الثُّبوت في الصِّفة، فالصِّفة ليست متنقِّلةً كالحال، وإنَّما هي ثابتةٌ، فكان التَّركيب الإنشائيُّ الطَّلبيُّ مبنيًّا على تثبيتِ قيمة العدالة، وضرورةِ الاهتمام بانتقائهم واختيارهم.

هذا على القولِ بأنَّ (مِن) معناها التَّبعيضُ، أمّا على جعلِ (مِن) لبيان الجنس فموقعُ ﴿مِّنكُمْ﴾ نصبٌ على الحال، ونجدُ في الحال هنا معنى الشَّرط؛ لأنَّ الحالَ قَيْدٌ في صاحبِها كما هو معلوم، والتَّقدير على ذلك: ذَوَي عدلٍ شريطةَ أنْ يكونا منكم.

معنى الواوِ في قوله: ﴿وَأَقِيمُواْ﴾:

الجمعُ بين الشَّهادة وإقامتِها على وجهِها

جاءَ قولُه: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلشَّهَٰدَةَ لِلَّهِ﴾ عطفًا على ﴿وَأَشْهِدُواْ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾، وفي العطفِ جمعٌ بين قضيَّةِ الشَّهادة والتَّتميم بإقامةِ الشَّهادة على وجهِها.

دلالةُ الأمرِ ﴿وَأَقِيمُواْ﴾:

الحثُّ على أداءِ الشَّهادة وإن كان فيها مشقَّة

الخطابُ موجَّهٌ لكلِّ مَن تتعلَّق به الشَّهادة من المشهود عليهم والشُّهود، كلٌّ يأخذُ بما هو حظُّه من هذين الخطابين[3]، وفي الأمرِ حثٌّ على أداءِ الشَّهادة؛ لِما قد يكون فيه من العُسر على الشُّهود، إذ ربَّما يؤدّي ذلك إلى أن يتركَ الشّاهد مهامَّ أموره، ولِما فيها من عُسرِ لقاء الحاكم الّذي تؤدَّى عنده، وقد يبعُدُ المكان، أو يكون

(1) ابن جزي، التسهيل لعلوم التنزيل: 2/ 385.
(2) الدرويش، إعراب القرآن وبيانه: 10/ 120.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 28/ 310.

للشّاهد عوائقُ تحول بينه وبين أدائها[1]، لذا قال: ﴿وَأَقِيمُواْ﴾، فحثَّ على الأداءِ على وجه العدل. يُضاف إلى ذلك أنَّ توظيفَ الأمر ﴿وَأَقِيمُواْ﴾ دالٌّ على تمامِ شرائط الشَّهادة، بضرورةِ تحرّي الدِّقَّةِ الكاملةِ في الأداء.

بلاغةُ المجازِ في إقامةِ الشَّهادة:

أهمّيَّةُ استيفاءِ الشَّهادة على وجهِها تامَّةً مستقيمة

معنى إقامةِ الشَّهادة: إيقاعُها مستقيمةً لا عِوجَ فيها، فالإقامةُ مستعارةٌ لإيقاع الشَّهادة على مُستوفي ما يجبُ فيها شرعًا ممّا دلَّت عليه أدلَّةُ الشَّريعة[2]، والقيامُ بالأمور بطريقةِ القرآن يَقتضي شيئين: القوَّةَ والثَّباتَ مع العدل والاستقامة، جاءَ الأمرُ بذلك في ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلشَّهَٰدَةَ لِلَّهِۚ﴾، وهذا يقتضي أنَّه يأتي بها تامّةً مستقيمةً؛ فإنَّ الشّاهد قد يَضعُفُ عن أدائها وقد يُحرِّفها، فإذا أقامَها كان ذلك لقوَّته واستقامته. قال البقاعيُّ: "الشَّهادةَ الّتي تحمَّلتُموها بأدائِها على أكملِ أحوالها، كما يفعل مَن يريد إقامةَ شيءٍ ليصيرَ واقفًا بنفسه غيرَ محتاج إلى ما يُدَعِّمُه"[3].

معنى (أل) في ﴿ٱلشَّهَٰدَةَ﴾:

الاستغراقُ دالٌّ على إقامةِ كلِّ شهادةٍ بحقِّها ومستحقِّها

تعريفُ الشَّهادة للاستغراق؛ أي: كلَّ شهادةٍ، وهو استغراقٌ عُرفيٌّ؛ لأنَّ المأمور به الشَّهادة الشَّرعيّة[4]. والجملةُ الكريمة دليلٌ على أنَّ أداء الشَّهادة على وجهها الصَّحيح عند الحُكّام وغيرهم أمرٌ واجب؛ لأنَّ الشَّهادة هنا اسمٌ للجنس، ولأنَّ اللّه تعالى يقول في آية أخرى: ﴿وَلَا تَكۡتُمُواْ ٱلشَّهَٰدَةَۚ وَمَن يَكۡتُمۡهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٞ قَلۡبُهُۥۗ﴾ [البقرة: 283][5]، وقد أفردَها بالذِّكر تعظيمًا لشأنِها وإبرازًا لأهمّيَّتِها في دنيا الحياة الزَّوجيَّة.

(1) المراغي، تفسير المراغي: 28/ 132.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 28/ 310.
(3) البقاعي، نظم الدرر: 20/ 149.
(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 28/ 310.
(5) طنطاوي، التفسير الوسيط: 14/ 448.

معنى اللّام في ﴿لِلَّهِ﴾:

لامُ الأجْـل فيها امتثالٌ لأمرِ الله وحده

اللّام هنا لامُ الأجَليَّة؛ أي: لأجْلِ الله وامتثال أمره لا لأجل المشهود له، ولا لأجل المشهود عليه، ولا لأجل منفعةِ الشّاهد والإبقاء على راحته[1]، وهي لامُ التَّعليلِ. وقد جعَلَها الله شهادةً له هو لرَبْطِها بطاعته وجعلِها هنا سِمَةً من سمات المؤمنين، وهي أمانة من الأمانات، فالجارُّ والمجرور ﴿لِلَّهِ﴾ متعلِّق بالفعل الطَّلبيِّ ﴿وَأَقِيمُواْ﴾؛ حثًّا على جعل الله هو المبدَأ والختامَ، فلا اعتبار لغيره. قال البقاعيُّ: "ولمّا كان ربَّما مَيَّلَ أحدٌ من المشهود عليهما الشّاهدَ بشيءٍ من المُرغِّبات، فأدّاها على وجهِها لذلك الشَّيءِ لا لكونه الحقَّ - قال مُرغِّبًا مُرهِّبًا: ﴿لِلَّهِ﴾؛ أي: مخلِصين لوجهِ الملك الأعلى المحيط بكلِّ شيءٍ علمًا وقدرةً، وهو ذو الجلال والإكرام، في أدائها على وجهِ الحقِّ ظاهرًا وباطنًا، لا لأجل المشهود له ولا المشهود عليه، ولا شيءٍ سوى وجهِ الله"[2].

نكتةُ فصلِ قوله: ﴿ذَٰلِكُمْ﴾:

الحثُّ على إقامةِ الشَّهادة مع تنشيطِ الفكر

نكتةُ فصل قوله: ﴿ذَٰلِكُمْ﴾ هي الحثُّ على إقامةِ الشّهادة لوجه الله، ولأجل القيام بالقسط[3]، وفي الفصلِ تنشيطٌ للذِّهن؛ لاستئناف الفكر في الأحكام والمحافظة على أدائها، يضافُ إلى ذلك أنَّه "لمّا كانت أحكامُه ﷺ - لا سيَّما في الكتاب المُعجِز - مقرونةً بعِلَلِها، وفيها عند التَّأمُّل رقائقُ ودقائقُ تخشعُ لها القلوب، وتَجِبُ الأفئدةُ في داخل الصُّدور قال: ﴿ذَٰلِكُمْ﴾؛ أي: الّذي ذكرتُ لكم أيَّتُها الأمَّةُ من هذه الأمور البديعة النِّظام، العاليةِ المرام، وأولاها بذلك هنا الإشهادُ وإقامة الشَّهادة"[4]. فالفصلُ إمّا لكمالِ الاتّصال، وإمّا من الاستئناف البيانيّ، جوابًا عن سؤالٍ مقدّرٍ عن حكمة هذه التَّشريعات.

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 28/ 310.
(2) البقاعي، نظم الدرر: 20/ 149.
(3) الزمخشري، الكشاف: 4/ 555.
(4) البقاعي، نظم الدرر: 20/ 149.

غرضُ التَّعبير باسم الإشارة البعيد:

استيفاءُ الأحكام المتعلِّقة بالإمساك والمفارقة

غرضُ التَّعبير باسم الإشارة البعيد الإشارةُ إلى جميع ما تقدَّم من الأحكام الَّتي فيها موعظةٌ للمسلمين، من قوله: ﴿وَأَحْصُواْ ٱلْعِدَّةَ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ رَبَّكُمْ﴾، إلى قوله: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلشَّهَٰدَةَ لِلَّهِ﴾[1]، وكأنَّ وظيفةَ اسم الإشارة للبعيد استيفاءُ كلِّ الأحكام الواقعة في دائرةِ الإمساك والمفارقة بلفظٍ واحد فقط، وضمُّ القريب والبعيد من الأحكام، ففيها إيجازٌ بعَوْدِ الاسم على ما سبق، ولولا اسمُ الإشارة لجازَ أن يكرَّرَ الكلامُ، فجاءَ اسم الإشارة مُؤْذِنًا بالإيجاز والاختصار.

بلاغةُ المتشابه في سورة الطَّلاق، وسورةِ البقرة:

الإفرادُ في البقرة إشارةٌ لقلَّة المستجيبين، والجمعُ في الطَّلاق دالٌّ على الكثرة

في آية البقرة: ﴿ذَٰلِكَ﴾، فأفرد الخطابَ، وقال: ﴿مِنكُمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِۦ مَن كَانَ مِنكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ [البقرة: 232]، وفي آيةِ الطَّلاق قال تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ يُوعَظُ بِهِۦ مَن كَانَ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ بأداة خطابِ الجميع، ولم يقل: (منكم)، وسرُّ ذلك: أنَّ آية البقرة وردتْ في سياق التَّشديد على عدم ظُلم الزَّوجات أو الإضرار بهنَّ، ففيه تصنيفُ المُضرّين بالزَّوجات باحتيالِهم على أخذِ أموالهنَّ بغير حقٍّ، وهذا ما يظهرُ في قولِه: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُواْ مِمَّآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: 229]، وقولِه بعد ذلك: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُواْ﴾ [البقرة: 231]، وقد استدعى ذلك النَّواهي، فبالغت الآيةُ في زجرِهم حين قال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّخِذُوٓاْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ هُزُوًا﴾ [البقرة: 231]، وهذا أشدُّ شيءٍ في تعنيف المضرّين بهنَّ، ثمَّ نهى سبحانه عن عَضْلِ النِّساء فقال: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ [البقرة: 231]، فكان التَّعبيرُ باسم الإشارة للمفرد ﴿ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: 232] بحرف الخطابِ للواحد إشارةً لتقليل المستجيبين المتورِّعين عن الطَّمع في أموال الزَّوجات والإضرارِ بهنَّ عَضْلًا أو احتيالًا على ما لديهنَّ. ويؤكِّدُ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 28/ 311.

هذا التَّقليلَ دلالةُ حرف الجَرِّ ﴿مِنكُمْ﴾ [البقرة: 232]، الّتي تُشعِرُ أنَّ المستجيبين ليسوا الكلَّ بما يُعطيه مفهومُ ﴿مِنكُمْ﴾ [البقرة: 232].

ولمّا كان الواردُ في سورة الطَّلاق أخفَّ في المطلب وأيسرَ في التَّكليف ترى أنَّ الأحكام المتعلِّقة بالطَّلاق - وهي الّتي دارَتْ عليها آيُ هذه السّورةِ - كلُّها فروعٌ ثَوانٍ، فالسَّلامةُ فيها أيسرُ، وسالكُ طريقُها أكثر، فناسَبَ ذلك ورودُ الخطاب بالحرف الذى يخاطب به الجميعُ ويشملُهم، فقيل: ﴿ذَٰلِكُمْ﴾، وقيل: ﴿مَن كَانَ يُؤْمِنُ﴾، ولم يَرِدْ هنا: (من كان منكم)؛ لكثرة المنفِّذين لأحكامه، فروعيَ في كلٍّ مِن السّورتين ما بُنيت عليه القصَّةُ[1]. ويمكنُ أن يقالَ: إنَّ الخطابَ بالجمع في سورة الطَّلاق ﴿ذَٰلِكُمْ﴾ لأنَّ الخطابَ للنَّبيِّ ﷺ ولأمَّته جميعًا، فناسَبَ ذلك مُستهَلَّ السّورة ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾.

دلالةُ التّعبير بـ﴿يُوعَظُ﴾ مادَّةً وصيغةً:

بـيـانُ دلالات الـزَّجـر المـقـترن بالتَّخويف مع النُّصح والتَّذكير

تتمثَّلُ علَّةُ الفعلِ ﴿يُوعَظُ﴾ في النَّظر إلى دلالاته المختلفة، فالوَعْظُ: زجرٌ مقترن بتخويف، والوعظ: هو التّذكيرُ بالخير فيما يرقُّ له القلب[2]، ويضافُ إلى دلالات الزَّجر والتَّخويف، وفيه النُّصح والتَّذكير بالعَواقب؛ فهو تذكيرُكَ للإنسان بما يُلَيِّن قلبَه من ثوابٍ وعِقاب[3]، ويضافُ إلى ما سبق أنَّه لمّا كانت أوامرُ اللّه تعالى وقصصُه وأحكامه وجميعُ كلامه مختصًّا من بين كلام النّاس بأنَّه يرقِّقُ القلوبَ ويُلَيِّنُ الشَّكائم لكونِهِ روحًا لِما فيه العدلُ الذي تهواه النُّفوس، وتعشقه الألباب، وتميل إليه الطبائع، وقامت به السَّماوات والأرض، ولِما فيه أيضًا من ذكرِ مَن تعشقُه الفِطَرُ القويمة من جميع

(1) ابن الزبير الغرناطي، ملاك التأويل: 1/ 67، 68.
(2) الراغب، المفردات: (وعظ).
(3) ابن منظور، لسان العرب: (وعظ).

أهل الخير من الأنبياء والملائكة والأولياء، مع تشريف الكلِّ بذكر اللّه؛ لمّا كان كذلك سُمّيَ وعظًا[1].

دلالةُ بناء ﴿يُوعَظُ﴾ لِما لم يُسمَّ فاعله:

نفعُ الوعظ ولو لم يُعرف القائل، مع الإشارة إلى كلِّ مُكوِّنات عمليَّةِ الوعظ

في بناءِ الفعل ﴿يُوعَظُ﴾ لِما لم يُسمَّ فاعله إشارةٌ إلى أنَّ الوعظ بنفسه نافعٌ ولو لم يعرف قائله، وإلى أنَّ الفاعل معروفٌ أنَّه اللّه؛ لكونه سُمّيَ وعظًا مع كونه أحكامًا[2]. ففي البناء تركيزٌ على عمليَّة الوعظ، وفي التَّركيز إشارةٌ إلى العمليَّة برُمَّتها: الواعظ، والموعوظ، ومادَّةِ الوعظ، وزمانِ الوعظ، ومكانِ الوعظ، فأدَّى الفعلُ المبنيُّ لِما لم يسمَّ فاعله دورَهُ في الإشارة إلى كلِّ مكوِّنات العمليَّة الوعظيَّة.

معنى الباء في ﴿بِهِۦ﴾:

سببُ الوعظ رعايةُ حقوقِ المرأة

الباءُ مِن أصولِ معانيها السَّببيَّة؛ والباءُ رَبَطتِ التَّركيبَ، والمعنى: أنَّ الوعظَ كان بسبب الحقوق الَّتي أُقِرَّتْ للمرأة، الّتي يجبُ مراعاتها والحفايةُ بها.

وجهُ تخصيص المؤمنين بالموعظة ﴿مَن كَانَ يُؤۡمِنُ﴾:

المؤمنون هم المُبادِرون مع إلهابِهم وتهييجِهم

وجهُ تخصيص المؤمنين بالموعظة ﴿مَن كَانَ يُؤۡمِنُ﴾ أنَّهم هم الَّذين سينتفعون بما يوعظون به، فيبادرون إلى تنفيذِه فورَ سماعه، وفيه مدحٌ لَمن آمن باللّه واليوم الآخر، وفيه إلهابٌ وتهييجٌ لضرورة الاستماع للموعظة والمسارعةِ إلى تنفيذها؛ لأنَّ الوعظ هو التَّحذير ممّا يضرُّ والتَّذكيرُ المُلِيِّنُ للقلوب[3].

سرُّ إيثارِ الاسم الموصول ﴿مَن﴾ وتقييدِه بالإيمان:

المؤمنون هم الأحقّاءُ بالتَّنفيذ، فحُسُنَ التَّخصيص

عبَّرَ النَّظمُ القرآنيُّ بالاسم الموصول ﴿مَن﴾ الدّالِّ على العُموم إشارةً إلى عمومِ الموعظة لكلِّ مؤمنٍ تمكَّنتْ في قلبه صفةُ الإيمان

(1) البقاعي، نظم الدرر: 20/ 150.
(2) البقاعي، نظم الدرر: 20/ 150.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 28/ 311.

باللّه واليوم الآخر، ولو استخدَمَ النَّظمُ الحكيمُ اسمًا موصولًا مختصًّا كـ(الّذي) مثلًا لتقيَّدَ الوعظُ وانحصَرَ به دونَ غيره.

ولمّا كان الاسم الموصولُ لا يَظهَرُ إلّا بصلته؛ لأنَّه اسمٌ ناقصٌ يحتاج إلى ما يجبُرُ نقصَه كان الجبرُ هنا بصفة الإيمان ﴿يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ﴾؛ لأنَّ الوعظ فيه التَّهديد والتَّرغيب، فكان المؤمنون هم الأحِقّاءَ بهذا، فحَسُنَ التَّخصيصُ؛ لأنَّه المُقِرُّ بها، مع التَّعبير بالمضارع الدّالِّ على الاستمرار واستحضار صفة الإيمان المتمكِّنة فيه باللّه واليوم الآخر، وكأنَّ الإيمان صفةٌ عُرِفَ بها المُنفِّذُ للموعظة.

نكتةُ تصديرِ جملةِ الصِّلة بفعلِ الكون:

دلالةُ (كان) على الزّمانِ مطلقةٌ؛ إشارةً إلى رسوخ الإيمان

من الخصائصِ الأسلوبيَّة لـ﴿كَانَ﴾ إمكانيَّةُ استخدامِها للدَّلالة على الدَّوام والاستمرار، فهي من حيث المعنى التَّركيبيُّ تُشبِهُ (لم يزل)، ومقتضى هذا أنَّها تنتقلُ دلاليًّا من إفادة ارتباط مضمون الجملة بعدَها بالزَّمان الماضي إلى إفادة امتدادِ هذا المضمون من الماضي إلى الحاضر واستمراره إلى المستقبل، وهذا يعني أنَّ دلالة ﴿كَانَ﴾ على الزَّمان مطلقةٌ[1]، وهذا يؤكِّدُ حتميَّةَ الإيمان الّذي لا يتعلَّق بوقت، فهو مسترسلٌ ممتدٌّ، وهذا يناسب دلالة المضارع في الفعل ﴿يُؤۡمِنُ﴾، ففي ﴿كَانَ﴾ دلالةٌ على رسوخِ الإيمان في جميعِ الموعوظين[2].

دلالةُ التَّعبير بالفعل المضارع ﴿يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ﴾:

دوامُ الإيمان عاملٌ من عوامل التَّمسُّك بالتَّقوى

دلَّ التَّعبيرُ بالفعل المضارع ﴿يُؤۡمِنُ﴾ على أهمّيَّة استمرار الإيمان مع تجدُّدِه واستحضار صورته؛ لنَيْلِ هداية القلب، وفي المضارع حثٌّ على التَّمسُّك بهذا الإيمان الدّاعي إلى التَّقوى والتَّسليم لأمر اللّه، فهو يوقِعُ ويُجدِّدُ منكم ومن غيركم على سبيل الاستمرار الإيمانَ بالمَلِكِ الذي له الكمالُ كلُّه[3]. مع دلالة الباء على الملابسةِ

(1) أحمد درويش، تجليات النعوت الفريدة في النظم القرآني المدني، ص: 125.
(2) البقاعي، نظم الدرر: 20/ 150.
(3) البقاعي، نظم الدرر: 20/ 150.

وشدَّة التَّعلقُّ بالإيمان باللّه، أو الإلصاقِ، وهو معنًى لا يُفارقها كما قال العلماء[1].

نكتةُ تقديم الإيمان بالله على الإيمان باليوم الآخر:

الإيمانُ باللهِ هو الدّاعي للإيمانِ باليومِ الآخرِ وتنفيذِ التَّكليفات

جاء التَّركيبُ على الأصل، فالإيمانُ باللّه هو الدّاعي للإيمان باليوم الآخر، كما أنَّ اللّه ﷻ هو الآمرُ النّاهي، وعقَّبَ باليوم الآخر؛ لأنَّه هو الّذي يحصلُ به التَّخويف والتَّرهيب، وفيه تُجنى ثمرةُ امتثالِ المأمورات واجتنابِ المنْهيّات.

نكتةُ التَّعبير بـ(اليوم الآخر):

تجنُّبُ العاصي المعاصيَ مع التَّذكير بحُسنِ الخاتمة أو قُبحِها

ليوم القيامة أسماءٌ كثيرة، منها: اليومُ الآخِر، الواقعة، السّاعة، يومُ التَّلاق، يومُ الفصل، وكلُّ اسمٍ يأتي مناسبًا لسياقه، أمّا ذكرُ ﴿وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ﴾ هنا فقد جاءتْ فتحًا لباب العمل الصّالح وإعطاءِ المرأة حقوقَها؛ كي يتجنَّب العاصي المعاصيَ الّتي تسيطرُ في هذا الموقف العصيب، وهنا جاء النَّعت بـ ﴿ٱلۡأٓخِرِۚ﴾ للتَّذكير بحسن العاقبة أو قبحها، فليكنْ آخرَ العهد بامرأتِكَ التَّنفيذُ الصَّريحُ لأوامر اللّه تعالى مع اجتناب نواهيه؛ كي تتجنَّب ما أُعِدّ في اليوم الآخر من خسارٍ، وتفوزَ بنعيمه، وكأنَّ لفظةَ ﴿ٱلۡأٓخِرِۚ﴾ عبَّرتْ عن موقِفَي الدُّنيا والآخرة. وقيل: إنَّ سببَ التَّذكير بـ(اليوم الآخر) أنَّ اليوم الآخر هو المحطُّ الأعظمُ للتَّرقيق[2]، فهو المزيلُ لقساوة القلب، ومحطُّ الحكمة؛ لأنَّ الدُّنيا مزرعةٌ للآخرة، ولا يكونُ زرعٌ بغير حصادٍ، فخلوُّ الإيمان عن اليوم الآخِر مُعدِمٌ للإيمان، فقال لذلك: ﴿وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ﴾، أمّا من لم يكن متَّصفًا بذلك فكأنَّه لقساوة قلبه ما وُعِظَ به؛ لأنَّه لم ينتفع به أبدًا[3].

(1) المرادي، الجنى الداني، ص: 46.
(2) الخطيب الشربيني، السراج المنير: 4/ 314.
(3) البقاعي، نظم الدرر: 20/ 157.

معنى الواو في قوله: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ﴾:

الواوُ اعتراضيَّةٌ، لبيانِ قيمة التَّقوى بالتَّرهيب والتَّرغيب

جاء النَّظمُ ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ﴾ اعتراضًا بين جملةِ ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلشَّهَٰدَةَ﴾ وجملةِ ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ﴾ الآيةَ، فإنَّ تلك الأحكامَ لمّا اعتُبِرتْ موعظةً بقوله: ﴿ذَٰلِكُمۡ يُوعَظُ بِهِۦ مَن كَانَ يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ﴾ أعقبَ ذلك بقضيَّةٍ عامَّة، وهي أنَّ تلك مِن تقوى الله تعالى، وبما لتقوى الله من خيرٍ في الدُّنيا والآخرة، على عادة القرآن من تعقيب الموعظة والتَّرهيب بالبشارة والتَّرغيب[1]. ويضاف إلى ما سبق أنَّه لمّا كانت العبادة لا تكون إلّا بالإعانة، وكان التَّقدير: فمن اتَّعَظَ بذلك كان اتِّعاظُه شاهدًا له بإيمانه بذلك، وكان متَّقيًا عطَفَ عليه قولَهُ اعتراضًا بين هذه الأحكام تأكيدًا للتَّرغيب في الإعانة المترتِّبة على التَّقوى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ﴾؛ أي: يَخَفِ المَلِكَ الأعظمَ، فيَجعَلْ بينه وبين ما يُسخِطُه وقايةً ممّا يُرضيه، وهو اجتلابُ ما أمَرَ به واجتنابُ ما نهى عنه من الطّلاق وغيرِه ظاهرًا وباطنًا، وذلك صلاحُ قويُّ العلمِ بالإيمان والعملِ بفعل المأمور به وترك المنهيِّ عنه[2].

فائدةُ الاعتراضِ بقوله: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ﴾:

في الاعتراضِ حملُ النُّفوس على تقبُّل التَّشريعِ وملازَمة التَّقوى

جيءَ بهذا الاعتراض بين هذه الأحكام؛ لحمل النُّفوس على تقبُّل تشريعاته تعالى وآدابه، ولحضِّ الزَّوجين على مراقبته سبحانه وتقواه؛ أي: ومَن يتَّقِ الله تعالى في كلِّ أقواله وأفعاله وتصرُّفاته يجعلْ له سبحانه مخرجًا من هُموم الدُّنيا وضوائقها ومتاعبها، ومِن شدائدِ الموت وغَمَراته، ومن أهوال الآخرة وعذابها، ويرزُقْه الفوزَ بخيرِ الدّارين من طريقٍ لا تخطُرُ له على بال، ولا تَرِدُ له على خاطر، فإنَّ أبواب رزقه سبحانه لا يعلمُها أحدٌ إلّا هو ﷻ. وفي هذه

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 28/ 311.
(2) البقاعي، نظم الدرر: 20/ 151.

الجملة الكريمة من البشارة للمؤمن ما فيها، حتّى يَثْبُتَ فؤادُه، ويستقيمَ قلبُه، ويحرصَ على طاعة الله تعالى في كلِّ أحواله[1].

بلاغةُ التّعبير بالجملةِ الشّرطيّة:

ملازَمةُ المَخرج للتَّقوى، مع إلهاب المؤمن بالتزامها

تتمثَّل بلاغةُ الجملة الشَّرطيَّة في قيامها على الرَّبط بين السَّبب والنَّتيجة، وكأنَّهما متلازمان في الوقوع، فالشَّرطُ معلوم الوقوع، وإنْ كان الشَّرطُ معلومَ الوقوع فالجزاءُ لازم الوقوع[2]. وفي الشَّرط دليلٌ على أنَّ كلَّ عسير من الأمور يتيسَّر بالتَّقوى، حتّى عُسرُ تقتيرِ الرِّزق، وشفاءِ الدّاء العَسِرِ العلاجِ، والخلاصِ من المحبس؛ أي: الفكاكِ من الأسر[3]، وكأنَّ الشَّرط فيه مندوحةٌ للمتَّقي بأنَّه إذا اتَّقى فالمخرجُ حاضرٌ لهذا، وفي هذا إلهابٌ وتهييج للمؤمن بالتَّقوى وعدمِ ظلم المرأة بإعطائِها حقوقَها المرجوَّة. وعبارةُ أبي حيّان: "ومفهومُ الشَّرط أنَّه إنْ لم يتَّقِ الله، فبَتَّ الطَّلاقَ وندم لم يكن له مخرجٌ، وزال عنه رزقُ زوجته"[4].

الفرقُ بين ﴿يَتَّقِ﴾ مطلقًا ومقرونًا بغيره:

الإشارةُ إلى عمومِ الأمرِ والنَّهي

قال البقاعيُّ: "التَّقوى إذا انفردتْ في القرآن عن مقارِنٍ عمَّتِ الأمر والنَّهي، وإذا قُرنت بغيرِها نحوِ إحسانٍ أو رضوان خَصَّت المناهيَ"[5]، وقد جاءت هنا مطلقةً من دون عطفٍ، فلم يقل القرآن: (ومن يتَّق الله ويصبر) أو: (ومن يتَّقِ الله ويُحسِن)؛ إشارةً إلى عمومِ الأمر والنَّهي في هذا السّياق.

دلالةُ التّعبير بالأفعال المضارعة ﴿يَتَّقِ﴾ و﴿يَجْعَل﴾:

عراقةُ التَّقوى في الخروجِ من الهمومِ والغموم

يدلُّ الفعلان المضارعان على ضرورة الاستمرار في التَّقوى كي

(1) سيد طنطاوي، التفسير الوسيط: 14/ 449.
(2) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 29/ 421.
(3) القصاب، النكت الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام: 4/ 340.
(4) أبو حيان، البحر المحيط: 10/ 190.
(5) البقاعي، نظم الدرر: 20/ 132.

تكونَ علامةً له، يُعرَف بها ويوسَم، ومضارعيَّةُ الجَعْلِ فيها تلازمٌ بين الفعلين؛ فكأنَّ التَّقوى هي المنفذُ الكبير للخروج من الهموم والغموم الّتي قد تجتاحُ المؤمنَ. وفي هذا حثٌّ على الاتِّقاء، وبيانُ عراقتِه؛ لِما له من الجزاء الحسن. والتَّنصيصُ على التَّقوى بإلصاقِها في أحكام الطّلاق يوحي بدقَّة انطباقها وتحقُّقها عندما يتَّقي المتَّقون اللّهَ في هذا الشّأن بصفةٍ خاصّة. وهو الشّأنُ الّذي لا ضابطَ فيه أحسُّ ولا أدقُّ مِن ضابطِ الشُّعور والضَّمير، فالتَّلاعبُ فيه مجالُهُ واسعٌ، لا يقفُ دونه إلّا تقوى اللّه وحساسيَّةُ الضَّمير.

بلاغةُ حذفِ متعلّق التَّقوى في قوله: ﴿يَتَّقِ ٱللَّهَ﴾:

دلَّ الحذف على العموم؛ فمجالاتُ التَّقوى غيرُ محصورةٍ في أمور محدّدة، وإنّما تتجاور مع كلِّ أحداث الحياة، فكأنَّ سِمَةَ المؤمن هي التَّقوى وملازمتُها؛ كي تكونَ شعارًا للمؤمن، فالحذفُ أدّى لاتِّساع الدَّلالات، فمِن المعاني المحذوفة: ومن يتَّق اللّه يجعل له مخرجًا؛ أي: من يتَّق عذابَ اللّه بامتثال أوامره واجتناب نواهيه والوقوفِ على حدوده الّتي حدَّها لعباده وعدمِ مجاوزتها؛ يجعلْ له مخرجًا ممّا وقع فيه من الشَّدائد والمِحَن. ومن معاني الحذف: مَن طلَّقَ كما أمره اللّه يكنْ له مخرجٌ في الرَّجعة في العِدَّة، وأنَّه يكونُ كأحدِ الخُطّابِ بعدَ العِدَّة. ومن المعاني أيضًا: ومن يتَّق اللّه بالصَّبر عند المصيبة يجعل له مخرجًا من النّار إلى الجنَّة[1]، أو مخرجًا ممّا نهى اللّه عنه.

عمومُ الحذف؛ لملازمةِ المؤمن تقوى اللّه مع اتِّساع الدَّلالة

معنى اللّام في قوله: ﴿لَّهُۥ﴾:

اللّامُ دالَّةٌ على التَّخصيص؛ أي: تخصيصِ المخرج بهذا المتَّقي، وفي هذا حثٌّ للمؤمن على التَّقوى، وفي تقديم شبه الجملة ﴿لَّهُۥ﴾ على المفعول ﴿مَخْرَجًا﴾ تعجيلٌ بالمسرَّة، وإدخالُ البِشر والسُّرور على مَن يخشى اللّه ويتَّقيه.

التَّخصيصُ والحثُّ على التَّقوى والتَّعجيلُ بالمسرَّة

(1) الشوكاني، فتح القدير: 5/ 289.

نكتةُ تنكيرِ ﴿مَخْرَجًا﴾:

التَّعظيمُ والعمومُ والاتِّساع

تنكيرُ ﴿مَخْرَجًا﴾ للتَّعظيم، وللعموم أيضًا؛ أي: مخرجًا ممّا نهى الله عنه، أو مخرجًا من كلِّ شيءٍ ضاق على النّاس. وقد يكون المعنى: ومن يتَّق الله في أداء الفرائض يجعل له مخرجًا من العقوبة، وقيل: ومن يتَّق الله في اتِّباع السُّنَّة يجعل له مخرجًا من عقوبة أهل البِدَع[1].

بلاغةُ الاستعارة في ﴿يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا﴾:

الحَرَجُ سببٌ لمنحِ اللُّطف للمتَّقين بتخلُّصهم من الأهوال

لمّا كان أمرُ الطّلاق غيرَ خالٍ من حرجٍ وغمٍّ يَعرِضُ للزَّوجين، وأمرُ المراجعة لا يخلو في بعضِ أحواله من تحمُّل أحدِهما لبعض الكُره من الأحوال الّتي سبَّبتِ الطَّلاقَ؛ أعلَمَهما الله بأنَّه وعدَ المتَّقين الواقفين عند حدوده بأنْ يجعلَ لهم مخرجًا من الضّائقات. شبَّهَ ما هُم فيه من الحَرجِ بالمكان المغلق على الحالِّ فيه، وشبَّه ما يمنحُهم الله به من اللُّطف وإجراءِ الأمور على ما يلائمُ أحوالَهم بجعلِ منفذٍ في المكان المغلق يَتخلَّصُ منه المتضائقُ فيه. ففي الكلام استعارتان، إحداهما ضِمنيَّةٌ مَطْويَّة، والأُخرى صريحةٌ، وشمل المخرجُ ما يَحُفُّ من اللُّطف بالمتَّقين في الآخرة أيضًا، بتخليصِهم من أهوال الحساب والانتظار، فالمخرجُ لهم في الآخرة هو الإسراعُ بهم إلى النَّعيم[2].

معنى الواوِ في قوله: ﴿وَيَرْزُقْهُ﴾:

عراقةُ العطاءاتِ المترتِّبة على التَّقوى

من دلالاتِ الواو مطلقُ الجمع، وهو المعنى المرادُ في قوله تعالى: ﴿وَيَرْزُقْهُ﴾، ففيها تعدُّدُ الآثارِ المترتِّبة على التَّقوى، فأوَّلُ أثرٍ إيجادُ المخرج لكلِّ نازلةٍ، مع الرِّزق بغير حساب، وفي تعدُّدِ المعطوفات دليلٌ على عراقةِ العطاءات المترتِّبة على التَّقوى، وفي الفعل عراقةُ القدرةِ المطلَقة مع الحَوْلِ والقوَّة، فكان تعدُّد العطاءات بجَلْبِ المَسارِّ في الدّين والدُّنيا والآخرةِ في نظير ما اجتُلِبَ من فعل الأوامر[3].

(1) الشوكاني، فتح القدير: 5/ 289.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 28/ 311.
(3) البقاعي، نظم الدرر: 20/ 151.

دلالةُ التَّعبير بالفعل المضارع (يرزقه):

من آثارِ التَّقوى التَّوسِعةُ الدّائمةُ في الرِّزق

لمّا كان من دواعي الفِراق والخلاف بين الزَّوجين ما هو مِن التَّقتير في الإنفاق لضيق ذات اليد، فكان الإحجامُ عن المراجعةِ عارِضًا كثيرًا للنّاس بعدَ التَّطليق؛ أُتبِعَ الوعدُ بجَعلِ المخرج للمتَّقين بالوعد بمخرجٍ خاصٍّ، وهو مخرجُ التَّوسعةِ في الرِّزق[1]. وفي المضارع دلالةٌ على الرِّزق المستمرِّ الدّائم، الملازم للتَّقوى والخوف من الله.

علَّةُ الجمع بينَ جَعْلِ المخرجِ والرِّزق:

مناسبةُ المخرجِ للزَّوج، ومناسبةُ الرِّزقِ للمرأةِ، مع جوازِ العمومِ لكِلا الطَّرفين

قولهُ تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ﴾ هو شرطٌ يواجَهُ به كلٌّ من الزَّوج والزَّوجة، وأمّا الجوابان - وهما: ﴿يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا﴾، ثمَّ ﴿وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ - فأوَّلُهما للزَّوجِ الّذي وعده الله سبحانه بأن يجعل له مخرجًا إذا هو اتَّقى الله، وأمّا الجواب الآخر فهو للزَّوجة الّتي وعدها الله سبحانه بأن يرزقَها من حيث لا تحتسبُ ولا تقدرُ إذا هي اتَّقتِ الله في موقفها من زوجها في فترة العدَّة. وهذا لا يمنعُ من أن يكون ذلك الشَّرطُ وجواباه للعموم؛ بمعنى: أنَّ كلَّ مَن اتّقى الله يجعلُ الله له مخرجًا، ويرزقُه من حيث لا يحتسب، ولكنْ لمّا كان ذلك في مواجهة الزّوجين المُزمِعَين على الفراق جاءت الجملة الشَّرطيَّةُ ضابطةً لحالِهما، فأعطَتْ كُلًّا منهما ما يناسبه، ثمَّ كان منها هذا الشُّمولُ الّذي يسعُ النّاسَ جميعًا[2].

معنى ﴿مِنْ﴾ و﴿حَيْثُ﴾ في التَّركيب:

الظَّرفيَّةُ والابتداءُ دالّان على سرعةِ مجيءِ الرِّزق

دلَّتْ ﴿مِنْ﴾ في الآية الكريمة على ابتداءِ الغاية المكانيَّة بدلالةِ ﴿حَيْثُ﴾ بعدها، وفي ابتداءِ الغاية التَّعجيلُ بالرِّزق، فكأنَّ التَّعبير: ومَن يتَّقِ الله يرزقْه الله على الفَورِ من غيرِ شيءٍ يخطر له على البال، فالجارُّ والمجرور متعلِّقان بالفعل (يرزقْه) المترتِّبِ على

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 28/ 312.
(2) عبد الكريم الخطيب، التفسير القرآني للقرآن: 14/ 1007.

التَّقوى. ولا يجوزُ أن تكون ﴿مِنْ﴾ زائدةً؛ لأنَّها أصيلةٌ في بابها، ينهَدُ بها التَّركيب.

بلاغةُ المجاز في ﴿مِنْ حَيْثُ﴾:

الأحـوالُ جهاتُ الـرِّزق الـوارد للمتَّقي

تتمثَّلُ بلاغةُ المجاز في ﴿مِنْ حَيْثُ﴾ في كون ﴿حَيْثُ﴾ مستعملةً مجازًا في الأحوال والوجوه، تشبيهًا للأحوالِ بالجِهات؛ لأنَّها لمّا جُعِلتْ مُقارِنةً للرِّزق أشبَهَتِ المكانَ الَّذي يَرِدُ منه الواردُ؛ ولذلك كانت ﴿مِنْ﴾ هنا للابتداءِ المَجازيِّ تبعًا لاستعارة ﴿حَيْثُ﴾. ففي الحرفِ ﴿مِنْ﴾ استعارةٌ تبعيَّةٌ[1]، وأحلى الهِباتِ ما جاء من مكانٍ لا يُرجى[2].

بلاغةُ الاحتراس في قوله: ﴿مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾:

دفـعُ تـوهُّمِ مَـن يَتوهَّمُ أنَّ طُرقَ الـرِّزق معطَّلةٌ عليه

في قوله تعالى: ﴿مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ احتراسٌ؛ لئلّا يَتوهَّمَ أحدٌ أنَّ طُرقَ الرِّزق معطَّلةٌ عليه، فيستبعدَ ذلك، فيُمسِكَ عن مراجعة المطلَّقة؛ لأنَّه لا يستقبلُ مالًا يُنفِقُ منه، فأعلَمَهُ اللّهُ أنَّ هذا الرِّزقَ لطفٌ من الله، والله أعلمُ كيف يهيِّئُ له أسبابًا غيرَ مُرتقَبةٍ، فمعنى ﴿مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾: من مكانٍ لا يَحتسِبُ منه الرِّزقَ؛ أي: لا يَظُنُّ أنَّه يُرزَقُ منه، فلا مشقَّةَ عليه في وصوله إليه، فيأكلُ ويلبسُ من غير انتظارٍ ولا استشرافِ نفسٍ، ولا تعبٍ، فيخرجُ له من الغَيب بالبديهة ما يكفيه عن السُّؤال، ومَن عَرَف اللّهَ عَرَفه بكمالِ قدرته وإحاطة علمِه بكلِّ ذرَّةٍ، فيُلقي زِمام الاختيار إليه، فيَكفيه كلَّ مُؤْنَةٍ في الدُّنيا والآخرة، وهو السَّميع العليم[3].

معنى الواو في قوله: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ﴾:

تَـوالي عطـاءاتِ الـخيرِ المترتِّبـةِ على التَّقوى

جاءت الواوُ في السّياق؛ تعديدًا لمَكامِنِ الخير؛ تكملةً للّتي قبلَها؛ فإنَّ تقوى الله سببُ تفريجِ الكرب والخلاصِ من المضائق،

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 28/ 312.
(2) البقاعي، نظم الدرر: 20/ 151.
(3) ابن عجيبة، البحر المديد: 7/ 69.

وملاحظةُ المسلمِ ذلك، ويقينُه بأنَّ الله يدفعُ عنه ما يخطرُ بباله من الخواطرِ الشَّيطانيَّة الّتي تُثَبِّطُهُ عن التَّقوى يُحَقِّقُ وعدَ الله إيّاه بأنْ يجعلَ له مخرجًا ويرزقَهُ من حيث لا يحتسب[1]، وفي العطفِ إلماحةٌ أُخرى، وهي التّأكيد والإبلاغ في الوعدِ؛ لأجلِ ما جُبِلَ عليه الإنسانُ من القلق في أموره[2].

بلاغةُ التَّعبير بالجملةِ الشَّرطيَّة:

الـحـثُّ عـلى التَّوكُّلِ؛ لسرعةِ الثَّمرةِ المرجوَّةِ من ورائه

دلَّ التَّعبيرُ بالجملة الشَّرطيَّةِ على تلازُمِ العلاقةِ بين الشَّرطِ والجواب، فكأنَّ التَّعبير فيه حثٌّ على التَّوكُّل والاعتمادِ على الله؛ لأنَّ الثَّمرةَ المرجوَّة سريعةُ المَنالِ، قريبةُ التَّحقُّق. وفي التَّعبيرِ بـ(مَن) دلالةٌ على العُموم القائم في الكلمة، وفي هذا إشارةٌ إلى سعةِ أمر التَّوكُّلِ وسَعةِ كفاية الله له، فالوعدُ لا يتخلَّف؛ لذا قالوا: "ما في القرآن آيةٌ أكثرُ تفويضًا من آيةٍ في سورة النِّساء القُصْرى: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾"[3].

دلالةُ التَّعبير بالفعل المضارع ﴿يَتَوَكَّلْ﴾:

الـحـثُّ عـلى الـتَّـوكُّـل، وتجدُّده بتجدُّدِ الأزمنةِ والأمكنة

في قوله تعالى: ﴿يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ﴾ حثٌّ على الاستمرار في التَّوكُّل، وتجدُّدِه بعموم الأزمنة والأمكنة؛ لأنَّ التَّوكُّلَ في حياة المسلم أمرٌ مُتجدِّدٌ في كلِّ لحظةٍ، فلا يعملُ المسلم عملًا مهما دقَّ أو عَظُمَ إلّا متوكِّلًا على الله ﷻ؛ فأمرُ التَّوكُّلِ عامٌّ شامل، بدلالة حذف المتعلَّق. وفي هذا دلالةٌ على أنَّ أمر التَّوكُّل من موجبات المعيَّةِ الإلهيَّة، فالله عزيزٌ غالبٌ في ذاته، قادرٌ على إعانةِ مَن استعان به، حَكيمٌ متقن في فعله وأمره، يفعلُ ويأمر ما تستبعدُه العقول، وتدهشُ فيه الأحلام. ويُفهَمُ بأسلوب المخالفة: أنَّ مَن توكَّل على غيرِه ﷻ ضاعَ؛ لأنَّه لا

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 28/ 312.
(2) البقاعي، نظم الدرر: 20/ 151.
(3) السيوطي، معترك الأقران: 1/ 358.

يعلمُ المَصالِحَ، وإنْ عَلِمَها لم يعلمْ أين هي، وإنْ علمَ لم يعلم متى يستعملُها، وإنْ علمَ لم يعلم كم المقدارُ المستعمل، وإنْ علمَ لم يعلم كيف يستعملُها، وهو سبحانه المنفرد بعلم ذلك كلِّه، وما لا يَعلَمُهُ حقَّ علمِهِ غيرُه، والآيةُ تُفهِمُ أنَّ مَن لم يتَّقِ اللَّه يُقتَّرُ عليه، ومَن لم يتوكَّل لم يُكفَ شيئًا من الأشياء[1].

إفادةُ تخصيصِ التَّوكُّلِ بقوله: ﴿عَلَى ٱللَّهِ﴾:

الـجـزاءُ الأوفـى بَـدْؤُهُ وخاتمتُه التَّوكُّل على الله

لمّا جاءَ الجارُّ والمجرور ﴿عَلَى ٱللَّهِ﴾ في سياقِ الشَّرط، وكان الشَّرطُ قيدًا للجملة دلَّ ذلك على أنَّ التَّوكُّل فيه اختصاصٌ باللّه وحدَهُ دونَ غيره، فكان المعنى: أنَّ الجزاءَ حاضرٌ ثابتٌ غيرُ متغيِّرٍ إنْ ثبَتَ أمرُ التَّوكُّل، مع ما في لفظة ﴿عَلَى﴾ من الإلزام الإلهيِّ والتَّفضُّل على البشر، بإثبات أنَّ أهل التَّوكُّل هم أهلُ الكفاية والمعيَّة. قال الشّربيني في السِّراج المنير: "وحرفُ الاستعلاء للإشارة إلى أنَّه كان حَملُ أموره كلِّها عليه سبحانه؛ لأنَّه القويُّ العزيز الّذي يدفعُ عنه كلَّ ضارٍّ، ويجلبُ له كلَّ سارٍّ، إلى غيرِ ذلك من المعاني الكبار، فلا يبدو له عالم الشَّهادة شيءٌ يَشينه"[2]. ويضافُ إلى اختصاصِ التَّوكُّل على اللّه أنَّه الملكُ الّذي بيدِه كلُّ شيءٍ، ولا كُفوءَ له، فقد جمعَ الأركانَ الثّلاثةَ الّتي لا يصلحُ التَّوكيلُ إلّا بها، وهي العِلْمُ المحيطُ؛ لئلّا يُدلَّسَ عليه، والقدرةُ التّامَّةُ؛ لئلّا يعجزَ، والرَّحمةُ بالمتوكِّل والعنايةُ به لئلّا يَحيفَ عليه[3].

الموقعُ النَّحويُّ لقوله: ﴿فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾:

ملازمةُ الكِفايةِ للتَّقوى مباشرةً

جملةُ ﴿فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ – أي: كافيهِ – وقعتْ جوابًا للشَّرط مقترنةً بالفاء؛ لأنَّ الجواب جملة اسميَّة، فكانت الفاء واجبةً، وفيها معنى

(1) البقاعي، نظم الدرر: 20/ 155.
(2) الخطيب الشربيني، السراج المنير: 4/ 315.
(3) البقاعي، نظم الدرر: 20/ 158.

السُّرعة والملازمة؛ فكان الحَسْبُ والكفايةُ بعد التَّقوى مباشرةً بلا فاصل؛ إشارةً إلى التَّرغيب في التَّقوى وملازمتِها؛ ليكونَ في جناب اللّه وكَلاءَتِه.

نكتةُ التَّعبيرِ بالجملة الاسميَّة ﴿فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾:

من ثمرات التَّوكُّل عراقةُ الكفايةِ والكَلاءة

دلَّ التّعبير بالجملة الاسميّة ﴿فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ على الثَّبات والرُّسوخ وعراقة الكفاية والحفظ؛ فالجملة الاسميَّةُ أرسخُ قَدَمًا من الجملة الفعليَّة، وفي هذا إشارةٌ إلى أهمّيَّة التَّوكُّل على اللّه؛ لأنَّ التَّوكُّل من أقوى الأسباب الّتي يدفعُ بها العبد ما لا يُطيق من أذى الخلقِ وظلمِهم وعدوانهم، وهو من أقوى الأسباب في ذلك. و﴿حَسْبُهُۥٓ﴾ أي: كافيهِ. ومن كان اللّه كافيَهُ وواقيَهُ فلا مطمعَ فيه لعدوٍّه، ولا يضرُّه إلّا أذًى لا بدَّ منه كالحرِّ والبرد، والجوع والعطش، وأمّا أن يضرَّه بما يبلغ منه مرادَهُ فلا يكونُ أبدًا[1].

فائدةُ مجيءِ جوابِ الشَّرط بلفظِ ﴿فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾:

في حقِّ التَّوكُّل على الله كفايةٌ من كلِّ أذى

لم يقل القرآن: (ومن يتوكَّل على اللّه نؤتِه كذا وكذا من الأجر) كما قال في الأعمال، بل جعَلَ نفسه سبحانه كافيَ عبدِه المتوكِّلِ عليه وحسبَهُ وواقيَهُ، فلو توكَّل العبد على اللّه حقَّ توكُّلِه وكادَتْهُ السّموات والأرض ومن فيهنَّ لجعل له ربُّه مخرجًا من ذلك، وكفاه ونصره[2].

نكتةُ فصلِ قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾:

الوعدُ ميسَّرٌ؛ لحصول الأسباب وإن كانت مفقودة

جاءت جملةُ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾ في موضع العلَّة لجملةِ ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾؛ أي: لا تستبعدوا وقوعَ ما وعدكم اللّه حين ترون أسبابَ ذلك مفقودةً؛ فإنَّ اللّه إذا وعد وعدًا فقد أراده، وإذا أراد اللّه أمرًا يسَّر أسبابه[3].

(1) ابن قيم الجوزية، التفسير القيم، ص: 649.
(2) ابن قيم الجوزية، التفسير القيم، ص: 649.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 28/ 312.

فائدةُ توالي المؤكِّدات:

في التَّوكيد إزالةُ الشَّكِّ، وتثبيتُ الإيمانِ بالوعد

في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦۚ﴾ توالت المؤكِّداتُ وهي ﴿إِنَّ﴾ واسميَّةُ الجملة؛ لتزيلَ الشَّكَّ من نفس كلِّ شاكٍّ، وتثبتَ إيمانَ المؤمن بوعد الله المتحقِّق حتمًا، سواءٌ توكَّل عليه المسلم أم لم يتوكَّل؛ فالإرادةُ لا تتعلَّق بتصرُّف البشر، ويضاف إلى ما سبق أنَّه لمّا كان ذلك أمرًا لا يكادُ يحيط به الوهمُ علَّلَهُ بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦۚ﴾ مُهوِّلًا له بالتَّأكيد[1]، ففي التَّوكيد تهويلٌ وإعلامٌ بالإحاطة الكاملة والهيمنة.

نكتةُ الإظهارِ في موضع الإضمار:

عراقةُ التَّهويل وكمالُ التَّنزيهِ مع تربية المهابة

دلَّ الإظهارُ في جملةِ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ﴾ بدلًا من (إنَّه) - مع أنَّ ذِكْرَ الضَّمير أخفُّ - [2] على أنَّه لمّا كان ذلك أمرًا لا يكاد يحيطُ به؛ جاء التَّهويل بالإظهار في موضع الإضمار: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ﴾؛ أي: المحيطَ بكلِّ كمالٍ، المنزَّهَ عن كلِّ شائبةِ نقص[3]. وفي الإظهارِ تربيةُ المهابة والخشية بذكر الاسم الأعظم. ويضافُ إلى ذلك أنَّ الإظهار يجعل الجملةَ كالمَثَل، يقالُ بمفرده من دون حاجةٍ إلى سياق ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦۚ﴾، أمّا الإضمارُ فيَجعلُ الجملةَ مفتقرةً دومًا إلى سياقٍ. ويصحُّ أن يقالَ: إنَّ إظهار الاسم الجليل للإشارةِ إلى تعظيم الموعود وإجلاله[4]، وهذا يعني: "أنَّ تكرير الاسم في الجملة الواحدة... يكونُ في موضع التَّفخيم"[5]. ثُمَّ إنَّ في إعادةِ الاسم دون الضَّمير صورةً من صور الخروج عن مقتضى الظّاهر، وهو نوعٌ من الإطناب[6]؛ لأنَّه يأتي لزيادة التَّقرير، "وتأكيدِ معنًى من المعاني باللَّفظ نفسه، ويقومُ

(1) البقاعي، نظم الدرر: 20/ 153.
(2) الرضي، شرح الرضي على الكافية: 2/ 226.
(3) الخطيب الشربيني، السراج المنير: 4/ 315.
(4) الآلوسي، روح المعاني: 2/ 88.
(5) الرضي، شرح الرضي على الكافية: 2/ 226.
(6) الزركشي، البرهان في علوم القرآن: 2/ 482.

على إعادة الكلمة نفسِها مرَّتين أو ثلاثًا، لِما لها مِن دلالةٍ قويَّة على المعنى المراد... فهي أحقُّ بالتَّكرير"[1].

بلاغةُ المجازِ في قوله: ﴿بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦۚ﴾:

حتميَّةُ الوصولِ إلى الشَّيء مع القدرةِ المُطلَقة لله تعالى

معنى ﴿بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦۚ﴾: واصلٌ إلى مراده، والبلوغُ مجازٌ مشهور في الحصول على المرادِ[2]، وفي هذا إشارةٌ إلى القدرة المطلَقة، والسَّيطرةِ على الكون والخلائق؛ وفيه دلالةٌ على أهمّيَّةِ التَّوكُّلِ على القادر الجبّار الّذي لا يغلبُهُ شيءٌ.

علَّةُ استعمالِ لفظةِ ﴿أَمۡرِهِۦۚ﴾:

تعدُّدُ الدَّلالات بينَ العظمة والصَّغار والقدرة المطلَقة

سمّى الله ﷻ مرادَهُ النّافذَ لا محالةَ أمرًا بقوله: ﴿أَمۡرِهِۦۚ﴾ إشارةً إلى أنَّه ممّا يستحقُّ أن يُؤمَر به، وإلى أنَّه في سرعة الكون، إذا أُريدَ لم يتخلَّفْ بوجهٍ، بل يكونُ كالمؤتَمَرِ الحقيرِ للملك الجليل الكبير[3].

بلاغةُ توجيهِ القراءات القرآنيَّة المتواترةِ في ﴿بَٰلِغُ﴾:

تكامُلُ القراءتين على استيعاب كلِّ الأزمنة

قرَأ حفصٌ: ﴿بَٰلِغُ﴾ بغيرِ تنوينٍ مع جرِّ ﴿أَمۡرِهِۦۚ﴾ بالإضافةِ، وقرأ الباقون: ﴿بَٰلِغٌ﴾ بالتَّنوينِ مع نصبِ ﴿أَمۡرَهُۥۚ﴾[4]، ولكلٍّ من القراءتين دلالةٌ تختلف عن الأخرى؛ فالقراءةُ بدون تنوينٍ على الإضافةِ تدلُّ على الماضي، والقراءةُ بالتَّنوين تدلُّ على الاستقبال، وفيها يكون ﴿أَمۡرَهُۥۚ﴾ منصوبًا على أنَّه مفعولٌ به لاسم الفاعل؛ بمعنى: سيبلغُ أمرَهُ فيما يريدُ منكم[5]؛ أي: ولا يفوتُهُ مرادٌ. ويمكن أن يقال: إنَّ دلالة ﴿بَٰلِغُ﴾ من دون تنوينٍ أيضًا على المستقبل ممكنةٌ، وحُذِف التَّنوينُ للتَّخفيف.

(1) عبد الرحمن بو درع، نحو قراءة نصية في بلاغة القرآن والحديث، ص: 113.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 28/ 313.
(3) البقاعي، نظم الدرر: 20/ 153.
(4) ابن الجزري، النشر: 2/ 388.
(5) تاج الدين الواسطي، الكنز في القراءات العشر: 1/ 74.

بلاغةُ التَّعليلِ في قوله: ﴿قَدْ جَعَلَ﴾:

عـدمُ التَّـهـاون في أمـرِ الـعـدَّة والمـراجـعـة والشَّهادة

وَقعت الجملةُ المؤكَّدةُ بـ﴿قَدْ﴾ موقعَ التَّعليل لجملةِ ﴿وَأَحْصُواْ ٱلْعِدَّةَ﴾؛ فإنَّ العدَّة من الأشياء، فلمّا أمر الله بإحصاءِ أمرِها علَّل ذلك بأنَّ تقديرَ مدَّةِ العدَّة قد جعَلَهُ اللهُ وقدَّره، فلا يسوغُ التَّهاوُنُ فيه[1]. ولها موقعُ التَّعليل لجملةِ ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾؛ لأنَّ المعنى: إذا بلغْنَ القَدْرَ الّذي جعله الله لمدَّة العدَّة فقد حصل المقصدُ الشّرعيُّ الّذي أشار إليه قولُه تعالى: ﴿لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾، فالمعنى: فإنْ لم يُحدِثِ اللّهُ أمرَ المراجعة فقد رفَقَ بكم وحطَّ عنكمُ امتدادَ العدَّة. ولها موقعُ التَّعليل كذلك لجملةِ ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلشَّهَٰدَةَ لِلَّهِ﴾؛ فإنَّ الله جعل الشَّهادة قَدْرًا لرفع النِّزاع، فهذه الجملةُ جزءُ آيةٍ، وهي تحتوي على حقائقَ من الحكمة[2].

دلالةُ التَّذييلِ بقوله: ﴿قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَىْءٍ قَدْرًا﴾:

المحافظةُ على الحدودِ وعدمُ تَعَدّيها

وقَعَ قولُه تعالى: ﴿قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَىْءٍ قَدْرًا﴾ موقعَ التَّذييلِ لجملة ﴿وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥ﴾؛ أي: الّذي وضَعَ تلك الحدودَ قد جعَلَ لكلِّ شيءٍ قدرًا لا يَعدوه كما جعل الحدودَ. ويقال: إنَّه لمّا كان ضربُ المقادير من القادر موجبًا لعدم الإخلالِ بشيءٍ منها؛ علَّلَ ذلك بما اقتضى تحتُّمَ الوعدِ والتَّوكُّل فقال: ﴿قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ﴾؛ أي: المَلِكُ الّذي لا كُفوءَ له ولا مُعقِّبَ لحُكمه[3].

نكتةُ التَّوكيد بـ﴿قَدْ﴾:

ضـرورةُ اليقين وعدمِ الشَّكِّ في إنجازِ وعدِ الله بتيسير أسبابه

جاء الوعدُ المؤكَّدُ من الله تعالى أنَّه يَكفي مَن يتوكَّلُ عليه؛ فقدَّرَ لذلك أسبابَهُ، كما قدَّر أسباب الأشياءِ كلّها، فلا ينبغي أن يشكَّ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 28/ 313.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 28/ 313.
(3) البقاعي، نظم الدرر: 20/ 153.

أحدٌ في إنجاز وعده؛ فإنَّه إذا أراد أمرًا يسَّرَ أسبابَهُ من حيث لا يحتسبُ النّاسُ، وتصاريفُ الله تعالى خفيَّةٌ عجيبة.

دلالةُ الاستئنافِ البيانيّ في قوله: ﴿قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ﴾:

التَّذكيرُ بأنَّ الله عَلِمَ مواعيدَهُ وهيَّأ لها مقاديرَ حُصولِها

لهذهِ الجملةِ موقعٌ تتجلّى فيه صورةٌ من صور إعجاز القرآن في ترتيب مَواقعِ الجمل بعضِها بعدَ بعضٍ، فهذه الجملةُ لها موقعُ الاستئناف البيانيِّ، النّاشئ عمّا اشتملت عليه جُمَلُ ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا﴾، إلى قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾؛ لأنَّ استعداد السّامعين لليقين بما تضمَّنته تلك الجمل متفاوتٌ؛ فقد يستبعدُ بعضُ السّامعين تحقُّقَ الوعد لأمثاله بما تضمَّنته تلك الجملُ بعَرْضِها على ارتباك أحواله، أو يتردَّدُ يقينُه فيقول: أين أنا من تحصيل هذا؟ حين يُتبع نظرَه فيرى بَوْنًا عن حصول الموعود بسبب انعدام وسائله لديه، فيتملَّكُه اليأسُ، فهذا الاستئنافُ البيانيُّ وقع عقب الوعد تذكيرًا بأنَّ الله عَلِمَ مواعيدَهُ، وهيَّأ لها مقاديرَ حصولِها؛ لأنَّه جعَلَ لكلِّ شيءٍ قدرًا[1].

دلالةُ التَّعبير بفعل ﴿جَعَلَ﴾:

دلالـةُ الـفـعـلِ عـلـى الـعـمـومِ بتعدُّدِ معانيه

الأصلُ في الفعلِ ﴿جَعَلَ﴾ دلالتُهُ على العموم؛ فهو لفظٌ عامٌّ في الأفعال كلِّها، وهو أعمُّ من (فعَلَ وصنَعَ) وسائرِ أخواتهما، نقول: جعَلَ يقولُ، ولا نقول: صنَعَ يقولُ، وهو كذلك يتصرَّفُ على عدَّةِ أوجهٍ: **الأوَّل:** يَجري مَجرى (صارَ وطَفِقَ) فلا يتعدّى، نحو: جعَلَ زيدٌ يقولُ كذا. **والثّاني:** يَجري مَجرى (أوجَدَ)، فيتعدَّى إلى مفعولٍ واحد، نحوُ قوله ﷻ: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: 1]. **والثّالث:** إيجادُ شيءٍ من شيء وتكوينُه منه، نحو: ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا﴾ [النَّحل: 72]. **والرّابع:** تصييرُ الشَّيء على حالةٍ دون حالة، نحو: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَشًا﴾ [البقرة: 22]. **والخامس:** الحكمُ بالشَّيء على

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 28/ 313.

الشَّيء، حقًّا كان أم باطلًا[1]. والفعلُ هنا يحتملُ المعنى الثّانيَ؛ أي: أوجَدَ لكلِّ شيءٍ قدرًا.

نكتةُ إظهار اسمِ الجلالة في موضع إضماره:

تربيةُ المهابة وتهويلُ الموقف رعايةً للحقوق

تتمثَّلُ نكتةُ إظهارِ اسمِ الجلالة ﴿ٱللَّهُ﴾ في موضع إضماره - إذ لم يكن التَّعبيرُ: (قد جعل لكلِّ شيءٍ قدرًا)، وهو في غير القرآن جائز - في غرضٍ مهمٍّ هو تربيةُ المهابةِ والخشيةِ، بسبب ذكر الاسم الأعظم في التَّركيب، ويضاف إلى ذلك السَّمْتُ العامُّ للآيات؛ فقد تكرَّرَ ذكرُ اسمِ الله في الآيات السّابقة عليها؛ تركيزًا على تهويل الموقف لا تهوينِه بذكرِ الاسم الأعظم.

معنى اللّام في ﴿لِكُلِّ﴾:

تخصيصُ الحُكمِ بكلِّ شيءٍ اهتمامًا ورعاية

دلَّتِ اللّامُ في قولِه: ﴿لِكُلِّ﴾ على تخصيصِ الحكم المتعلِّقِ بكلِّ شيءٍ، وتخصيصُ الجَعْلِ فيه إلماحةٌ إلى العناية بكلِّ شيءٍ، وأنَّ له تقديرًا محدَّدًا.

نكتةُ دخولِ لفظةِ (كلّ):

إقامةُ التَّركيب، مع التَّناسبِ بين المضاف والمضاف إليه

جاءتْ لفظةُ (كلّ) لإقامةِ التَّركيب وتمامِه، وهذا يُتصوَّرُ بحذفِ (كلّ)، فعند حذفِها يختلُّ النَّظمُ، فلا يقال: (قد جعل لشيءٍ قدرًا)، بالإضافة إلى التَّناسب بين لفظتَيْ (كلّ) و﴿شَيْءٍ﴾، فـ﴿شَيْءٍ﴾ دالٌّ على العموم، وكذلك (كلّ)، والمقصودُ العمومُ المطلَق، فكان ثَمَّ تناسبٌ بين المضاف والمضاف إليه.

نكتةُ تنكيرِ ﴿شَيْءٍ﴾:

عمومُ ما يتعلَّقُ بالقدْرِ، مع جوازِ كون التَّنكير للتَّقليل

التَّنكيرُ في الآية أفادَ العُمومَ؛ أي: جعَلَ لكلِّ شيءٍ؛ مِن الفقر والغنى، والمرض والصِّحَّة، والشِّدَّة والرَّخاء[2]، وعليه فقولُه تعالى: ﴿قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾ فيه نصٌّ صريحٌ أنَّه تعالى قد جعَلَ

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة، والراغب، المفردات: (جعل).
(2) جعفر شرف، الموسوعة القرآنية: 10/ 36.

لكلِّ شيءٍ من الأشياء - أيًّا كان - قدرًا لا يَتعدّاهُ بزيادةٍ ولا بنُقْصان. ولفظُ ﴿شَيْءٍ﴾ أعمُّ العُمومات[1]، فناسبَ العمومُ في ﴿شَيْءٍ﴾ العمومَ في (كلّ).

وقد يدلُّ التَّنكير على التَّقليل، والمعنى: أنَّ كلَّ شيءٍ - وإنْ قلَّ - في معيَّةِ اللّه وتقديرِه، وفي هذا دلالةٌ على عظيم قدرةِ اللّه وإحاطتِهِ الشّاملةِ لكلِّ شيء. ويضافُ إلى ما سبق عادةُ القرآن وأسلوبُه، فلفظةُ (كلّ) إذا أضيفت إلى لفظةِ ﴿شَيْءٍ﴾ فإنَّ المضاف إليه يظلُّ نكرةً دومًا، فناسَبَ ما جاءَ هنا عادةَ التَّركيب في القرآن كلِّه.

غرضُ تقديم شبهِ الجملة ﴿لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ على المفعول به ﴿قَدْرًا﴾، وموقعُه الإعرابيّ:

رعايةُ الفاصلة مع العناية بالتَّخصيص

يتمثَّلُ التَّقديم في غرضين: أحدُهما لفظيٌّ؛ وهو رعايةُ الفاصلة بين الآيات التّالية ﴿قَدْرًا﴾، ﴿يُسْرًا﴾، ﴿أَجْرًا﴾، أمّا الآخرُ فمعنويٌّ، ويتمثَّلُ في التَّخصيص، وفي التَّخصيص عنايةٌ بكلِّ شيءٍ. ويضاف إلى ما سبق أنَّ شبه الجملة وقعَ حالًا من لفظةِ ﴿قَدْرًا﴾؛ لأنَّ نعت النَّكرة إذا تقدَّم عليها صار حالًا، والحالُ قيدٌ لصاحبها، وقد يكونُ شبهُ الجملةِ ﴿لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ متعلِّقًا بـ﴿جَعَلَ﴾ إذا كانت بمعنى الخَلْق، أو في موضع المفعول الثّاني المقدَّم إذا كانت بمعنى التَّصيير[2].

دلالةُ التَّعبيرِ بـ﴿قَدْرًا﴾ مادَّةً وصيغةً:

تأقيتُ الطَّلاقِ والأمرِ بإحصاء العدَّة، وتمهيدُ ما بعدها

تتعدَّدُ دلالاتُ اللَّفظةِ ﴿قَدْرًا﴾، وهي مصدرُ: قدَرَهُ - بتخفيف الدّال - المتعدّي إلى مفعولٍ، ومعناه: وضَعَ فيه بمقدارٍ كمّيَّةً ذاتيَّةً أو معنويَّةً تُجعَلُ على حسبِ ما يَتحمَّلُه المفعول، فقَدْرُ كلِّ مفعولٍ لفعلٍ قَدْرُ ما تَتَحمَّلُه طاقتُه واستطاعتُه من أعمال، أو تتحمَّلُه مساحتُه من أشياءَ، أو يتحمَّلُه وعْيُهُ لِما يَكِدُّ به ذهنُه مِن مَدارِكَ وأفهامٍ. ومِن

(1) الشنقيطي، أضواء البيان: 8/ 213.
(2) الدرويش، إعراب القرآن وبيانه: 10/ 121.

فروع هذا المعنى ما في قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: 286]، وقوله هنا: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا﴾ [الطّلاق: 7]. ومن جُزئيّاتِ معنى القَدْرِ ما يُسمّى التَّقديرَ، مصدرُ (قدَّرَ) المضعَّف إذا جُعِلَ شيئًا أو أشياءَ على مقدارٍ معيَّنٍ مناسبٍ لما جُعِلَ لأجله كقوله تعالى: ﴿وَقَدِّرْ فِى ٱلسَّرْدِ﴾ [سبأ: 11][1]. وهذا بيانٌ لوجوب التَّوكُّل عليه تعالى وتفويضِ الأمر إليه ﷻ؛ لأنَّه إذا عُلِمَ أنَّ كلَّ شيءٍ من رزقٍ وغيره لا يكونُ إلّا بتقديره تعالى؛ لا يبقى إلّا التَّسليمُ للقدر. وفيه – على ما قيل – تقريرٌ لما تقدَّمَ من تأقيتِ الطَّلاقِ والأمرِ بإحصاء العدَّة، وتمهيدٌ لما سيأتي إن شاء الله تعالى من مقاديرها[2]. فكان التَّنكيرُ للتَّعظيم والتَّفخيم مع الإحاطة والشُّمول لكلِّ أمرٍ، فالأجَلُ والزَّمَنُ اللّذانِ جعَلَهما الله قَدْرًا لكلِّ شيءٍ لا يَنخَرِمان، فيقعُ فيهما حتمًا أمرُ الله البالغُ النّافذُ، دونَ أنْ يتوقَّفَ على شيءٍ أو يعوقَهُ شيءٌ إذا حانَ أجَلُهُ المُقدَّرُ عندَه[3].

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

الوعظ والنَّصيحة:

بـينَ الكلمتين عمومٌ وخصوص

الوَعْظُ: زجرٌ مقترنٌ بتخويفٍ، وهو التَّذكيرُ بالخيرِ فيما يَرِقُّ له القلبُ، والعِظَةُ والمَوْعِظَةُ: الاسمُ. قال تعالى: ﴿يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٩٠﴾﴾ [النّحل: 90]، ﴿۞قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ﴾ [سبأ: 46][4]، والنَّصيحةُ كلمةٌ يُعَبَّرُ بها عن جملةٍ هي إرادةُ الخير للمنصوح له، فليس يمكنُ أن يعبَّرَ عن هذا المعنى بكلمةٍ واحدةٍ غيرِها تجمعُ معناها[5]. وقيل: النَّصيحةُ كلمةٌ جامعةٌ معناها:

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 28/ 315.
(2) الآلوسي، روح المعاني: 14/ 332.
(3) عبد القادر بن ملا العاني، بيان المعاني: 6/ 78.
(4) الراغب، المفردات في غريب القرآن: (وعظ).
(5) ابن منظور، لسان العرب: (نصح).

حيازةُ الحظِّ للمنصوح له، والنَّصيحةُ من وجيزِ الأسماء ومختصرِ الكلام، وإنَّه ليس في كلام العرب كلمةٌ مفردة تُستوفى بها العبارةُ عن معنى هذه الكلمة، وقيل: النَّصيحة: الإرشاد إلى ما فيه صلاحُ المنصوح له، ولا يكونُ إلّا قولًا، فإنِ استُعمِلَ في غيرِ القول كان مجازًا[1]، فالوعظُ جزءٌ من النَّصيحة، فبين الكلمتين عمومٌ وخصوص.

المعروف والإحسان:

الـفـرقُ بينَهما قائمٌ في الظُّهور والخَفاء

المعروفُ: اسمٌ لكلِّ فعلٍ يُعْرَفُ بالعقل أو الشّرع حُسنُه، قال: ﴿يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: 104][2]، والعين والرّاء والفاء أصلان صحيحان، يدلُّ أحدهما على تتابُعِ الشَّيءِ متَّصِلًا بعضُه ببعضٍ، والآخرُ على السُّكون والطُّمأنينة[3]، قيل: وهو اسمٌ جامع لكلِّ ما عُرف من طاعة الله والتَّقرُّبِ إليه والإحسان إلى النّاس، وكلِّ ما نَدب إليه الشَّرعُ ونهى عنه من المحسّنات والمقبّحات، وهو من الصِّفات الغالبة؛ أي: أمرٌ معروفٌ بين النّاس، إذا رأوه لا ينكرونه. والمعروفُ: النَّصَفَةُ وحسنُ الصُّحبة مع الأهل وغيرهم من النّاس[4]. والإحسانُ على وجهين: أحدُهما: الإنعام إلى الغير، والثاني: إحسانٌ في فعله، وذلك إذا عَلِمَ علمًا حَسَنًا أو عَمِلَ عملًا حَسَنًا؛ وعلى هذا قولُ عليٍّ ﷺ: (النّاسُ أبناءُ ما يُحسِنون)؛ أي: منسوبون إلى ما يعلمونه وما يعملونه من الأفعال الحسنة[5]. ولعلَّ الفرق بينهما قائمٌ في الظُّهور والخفاء، فأصلُ المعروف هو الظُّهور، اسمٌ لكلّ فعلٍ يُعْرَفُ بالعقل أو الشّرع حُسنُه،

(1) الزبيدي، تاج العروس: (نصح).
(2) الراغب، المفردات في غريب القرآن: (عرف).
(3) ابن فارس، مقاييس اللغة: (عرف).
(4) ابن منظور، لسان العرب: (عرف).
(5) الزبيدي، تاج العروس: (عرف).

أمّا الإحسانُ فمِن صفاته الخفاءُ، مثلَ: أنْ تعبدَ اللّه كأنَّك تراه، فإن لم تكن تراه فهو يراك، وفي التَّدرُّج أيضًا، فالمعروفُ فعلُ الخير بوجهٍ عامٍّ، أمّا الإحسانُ فمعروفٌ وزيادةٌ، فهو القيام بالمعروف على أكملِ وجهٍ، فصنعُ المعروف أخفُّ من الإحسان.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثاني والستون،
سورة المُنافِقُونَ من الآية 05 إلى سورة المُلك الآية 11
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثاني والستون، سورة المُنافِقُونَ من الآية 05 إلى سورة المُلك الآية 11
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 62 ، 806 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-640-02-8
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 62 : المجلد الثاني والستون، سورة المُنافِقُونَ من الآية 05 إلى سورة المُلك الآية 11.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-640-02-8
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-5378070 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"